الاطار المنهجى والدراسات السابقة

الإطار المنهجى والدراسات السابقة

أولاً : الاطار المنهجى

المقدمة:

يعتبر التمويل مشكلة رئيسية للمشروعات الصغيرة بالرغم من توفر عدد كبير من المصارف والمؤسسات المالية المتخصصة،ويعتبر تطوير نظام مالي سليم وفعال لتوفير مجموعة كبيرة من الخدمات المالية لنجاح واستمرار هذه المشروعات فهناك قناعة لدى أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة بعدم قدرتهم على الحصول على التمويل اللازم لإقامة مشروعاتهم أسوة بأصحاب المشروعات الكبيرة ويعزي البعض ذلك إلى لعدم قدرتهم على تقديم الضمانات والبيانات المالية التي تشترطها الجهات المقرضة. مع هذه الظاهرة التي أدت إلى استبعاد شريحة كبيرة من أصحاب المشروعات في الحصول على القروض والتسهيلات المصرفية، والعمل علي رفع قدرات المؤسسات التمويلية لتلبية أحتياجات أصحاب المشروعات الصغيرة من القروض اللازمة لتمويل.وهنا تبرز أهمية وجود برامج خاصة لتمويل المشروعات الصغيرة مثل التمويل الأصغر، بحيث لا تقتصر هذه البرامج على تقديم التمويل فقط،وذلك بتوفير عناصر أخرى بنفس درجة أهمية التمويل.

عرفت صناعة التمويل الأصغر نموا جيدا في السنوات الأخيرة في كل أنحاء العالم،وذلك نتيجة للاهتمام الدولي بهذه الصناعة التي أثبتت كفاءتها وفعاليتها في مكافحة الفقر والبطالة وتنمية وتطوير المشروعات الصغيرة في مختلف الدول، وهذا من خلال إتاحة التمويل للفقراء ومحدودي الدخل الذين يعتبرون من أهم عملائها، وهذا ما انتهجته الدول بإنشاء عدة مؤسسات تمويلية تقدم خدمات التمويل الأصغر لعملائها الذين اثبتوا جدارتهم وقدرتهم على استرداد هذه القروض من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة تساهم في التوظيف والزيادة في الإنتاج، ويعد التمويل الميسر عاملا مهما لرفع القدرة التنافسية لقطاع المنشآت الصغيرة،وتحاول المنشآت الصغيرة الترقى فى سلم المنافسة من خلال تحديث آلاتها ومعداتها والحصول على ماكينات ومعدات جديدة وأكثر تطورا مما يعنى الحاجة المتزايدة للتمويل، إلا أن الكثير من الدول التي نقلت هذه الصناعة واجهت العديد من المشكلات عند تطبيقها قللت من فعالية ودور هذه الصناعة

مشكلة البحث :

ان ضعف التدفقات النقدية لبعض المشاريع، وعدم وجود ضمانات كافية ترفع من نسب المخاطرة في منح التمويل لتلك المشاريع ما يجعل البنوك تحجم عن تمويلها، وأن بعض المشروعات الصغيرة لديها وضع مالي غير منظم، كما أن غياب المعلومات الائتمانية التي تساعد البنوك من معرفة السجل الائتماني للمتعامل، والوقوف على وضعه المالي جيداً، يعيق منح هذه المشروعات التمويلات اللازمة.وعدم نشر الوعي بأهمية تنظيم المؤسسات الصغيرة،بما يضمن حصولها على التمويل .

أهداف البحث :

يهدف البحث الى الاتى:

1. التعرف على الأنشطة المتعلقة بتمويل قطاع المنشآت الصغيرة وأثر انعكاسه على كافة المناحي الاقتصادية والاجتماعية لجميع البنوك .
2. التعرف على تفعيل دور البنوك في مساندة السياسات والأنشطه التمويل الاصغر التي تصب في مصلحة المواطن والبنوك والعمل على توسيع أنشطتها التمويلية والمحافظة على الصورة الذهنية الإيجابية عنها لدى المجتمع .
3. بيان أثر المشروعات الصغيرة فى توفير المزيد من فرص العمل ودورها الحيوى فى معالجة المشكلات و زيادة الناتج المحلى الإجمالى.

فروض البحث :

يسعى البحث لاختبار الفرضيات التالية:

1. لم يقم التمويل الأصغر بالدور المنوط به في تنمية وتطوير الصناعات الصغيرة في السودان.
2. ساهم التمويل الاصغر ببنك امدرمان الوطنى فى تمويل المشروعات الصغيرة مما أدى الى خلق المزيد من فرص العمل.
3. ساهمت فروع بنك امدرمان الوطنى بالولايات في توسيع وتطوير خدمات التمويل الأصغر بنسبة متوسطة.

أهمية البحث :

تتبع أهميه البحث من خلال الدور الفاعل الذي تلعبه البنوك في تمويل المشروعات الصغيرة وصغار المنتجين والحرفيين والمساهمة في إخراجهم من دائرة الفقر .والارتفاع بمستوى المعيشة.وكذلك تكمن أهميته فى الدور الذي يمكن للمشروعات الصغيرة أن تلعبه في الاقتصاد .

منهج البحث :

يتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة والمنهج التاريخي.

مصادر البيانات :

المصادر الثانوية: الكتب والدوريات والمراجع. المصادر الأولية: بيانات البنك.

حدود البحث:-

الحدود الزمانية : الفترة من عام 2009 م إلى 2012م م

الحدود المكانية: بنك امدرمان الوطنى -ولاية الخرطوم- 2012م

هيكل البحث:

يتكون هذا البحث من مقدمة ثلاثة فصول ويأتي الفصل الأول بعنوان مفهوم وأهمية وأنواع المشروعات الصغيرة حيث تناول المبحث الاول اشار الى محاربة الفقر فى الفكر الاقتصادى،اما المبحث الثانى تعريف وأهمية وانواع المشروعات.

الفصل الثانى سياسات التمويل الأصغر فى السودان،حيث تناول المبحث الأول سياسات بنك السودان المركزى فى التمويل الاصغر،اما المبحث الثانى تناول ضوابط التمويل الاصغر فى المصارف التجارية السودانية.

الفصل الثالث الدراسة الميدانية المبحث الاول نبذه تعريفية عن بنك أمدرمان الوطني وتناول تجربة فرع الصناعات وبنت خويلد للتمويل الاصغر،اما المبحث الثانى تناول تحليل البيانات والمبحث الثالث ناقش إختبار الفرضيات .ثم اختتم البحث بالنتائج والتوصيات.

ثانيا: الدراسات السابقة :

(1) آدم محمد آدم عبد الغنى:2010 [1]

تعتبر عملية جعل الخدمات المالية متاحة لأفقر شرائح المجتمع باعتبارها جزءا هاما من استراتيجيات التخفيف من حدة الفقر ونتيجة لذلك،قد شهدت مؤسسات التمويل الأصغر باعتبارها واحدة من الأدوات تهدف للحد من الفقر من محدودي الدخل الحد من الفقر ،ومع ذلك، يمكن أن يتحقق إلا إذا مؤسسات التمويل الأصغر تحقيق التوعية الجيدة والاستدامة المالية .ومع ذلك،آراء حول العلاقة بين التواصل مع الفقراء والاستدامة المالية وينقسم .مسألة ما إذا كانت الاستدامة المالية التي تم الحصول عليها نتيجة للتوعية أو الاستدامة المالية يؤدي الوصول إلى الفقراء كونها قضية تثير قلق الكثير من الاقتصاديين وصانعي السياسات في المؤسسات المالية الرسمية .كما الدراسات المختلفة على أداء مؤسسات التمويل الأصغر في البلدان المختلفة تؤكد إمكانية تحقيق الاستدامة المالية في حين تخدم الفقراء، وقد وجدت دراسات أخرى أن الأدلة ليكون ليس كذلك مواتية وداعمة للحجة المذكورة أعلاه .والهدف الرئيسي من هذا البحث هو دراسة تجريبيا العلاقة بين التواصل مع الفقراء والاستدامة المالية للمؤسسات التمويل الأصغر في السودان .ولذلك فإن الأبحاث تفترض أن والاستدامة المالية يؤدي التوعية، وليس هناك مفاضلة بين الاستدامة المالية وهدف التوعية من مؤسسات التمويل الأصغر، والتمويل الأصغر في السودان .يستخدم البحث عينة من 30 ملاحظات، بدءا من واثنين من وكلاء للتوعية والاستدامة المالية وهي تستخدم الدراسة عدد من العملاء (NCS) وهامش الربح (PM) كوكلاء للتوعية لاستدامة الفقراء والمالية على التوالي .ويستخدم نهج دراسة الحالة التي يعمل نموذج الاقتصاد القياسي واختبار السببية جرانجر، يتم تطبيق المربعات الصغرى العادية(OLS) ، شركة اختبار التكامل ونماذج تصحيح الخطأ .نتائج اختبار جرانجر السببية تشير واحدة قنوات السببية الطريق من الاستدامة المالية إلى التوعية في المدى القصير وهذا هو يبدو الاستدامة المالية لتسهيل التوصل إلى العملاء الأكثر فقرا ومع ذلك، يبدو أن تصحيح الخطأ في نتائج النموذج واعدة .على الرغم من أنها لا تقدم الدعم إلى العلاقة المدى القصير ظهرت في جرانجر اختبار السببية، ويبدو انهم لتكون متسقة وداعمة للعلاقة المدى الطويل A .أدلة قوية على العلاقة السببية بين الاستدامة المالية والتوعية ظهرت في المدى الطويل وهذا يعني على حد سواء التوعية والاستدامة المالية هي السبب والنتيجة من كل الآخرين على المدى البعيد .من ناحية

---

[1] **آدم محمد آدم عبد الغنى،** نهج التسويق لتمويل المشاريع الصغيرة للحد من الفقر في السودان .دراسة حالة من بنوك التنمية والادخار الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2010م

أخرى، تركز الأبحاث على استكشاف البعد الاجتماعي للتمويل الأصغر (التمويل الأصغر الفقراء برو .(بينت النتائج فروق ذات دلالة إحصائية بين الجنسين في التوعية من قضية بنك الدراسة .بينما فقط (27٪) من النساء لديهن فرص الحصول على الائتمان، الرجال لديهم الجزء الأكبر من التمويل (73٪) وهذا يؤكد حقيقة أن البنوك غير قادرة على الوصول إلى أفقر الشرائح التي تكون موجودة على مستوى المجتمع المحلي على مستوى القاعدة الشعبية والتمويل الأصغر في السودان ليست فقيرة للمحترفين .وتؤكد الأبحاث على أهمية الاستدامة المالية لتوسيع التوعية .يمكن للمؤسسات المالية الوحيد القابل للتطبيق في مجال التمويل الأصغر ضمان ديمومة الخدمات لعدد متزايد من الفقراء وتساهم بشكل كبير في الحد من الفقر .ومع ذلك، وتحسين الاستدامة المالية في العام لا يكفي لضمان توفير الخدمات المالية المتاحة لأفقر الفقراء .ويمكن تحقيق البعد الاجتماعي للتمويل الأصغر (عمق الانتشار) من خلال زيادة عدد النساء من الحصول على الائتمان، والإقراض الجماعي والائتمان المتحيزة الريفية .ولذلك، ينبغي أن النظام المصرفي تطوير المزيد من المنتجات لصالح الفقراء وخدمات وآليات تسليمها والضمانات الاجتماعية المبتكرة لأن هذه ضرورية لجذب الفقراء في القطاع الرسمي.

(2) هجوأحمد علي -2009: - [1]

تمويل المهنيين الصغيرة والمنتجين تعتبر أهم قطاع وفقا لبنك السودان المركزي، والذي يهدف إلى تعزيز الناتج القومي الإجمالي. ويعتبر التمويل الصغير باعتباره أفضل وسيلة لتمويل المهنيين الصغيرة والمنتجين.أهداف الدراسة إلى اختبار فعالية التمويل الصغير التي مولت للمهنيين الصغيرة والمنتجين عن طريق الادخار والتنمية الاجتماعية فرع الابيض البنك،هامش الربح،وطريقة مناسبة في تقديم التمويل الصغير نحو30 شخصا يمثلون المهنيين الصغيرة والمنتجين تم اختيارهم بشكل عشوائي،وتم اختيار موظفا من البنك لاختبار هذه الدراسة.وكشفت الدراسة أن جرعة الادخار وبنك التنمية الاجتماعية لا يزور مخططات ممولة لرؤية التطبيق الحقيقي وفعالية، والأكثر نجاحا في مجال التمويل الأصغر هم من النساء. وتوصلت الدراسة إلى توصيات صغيرة مثل، لإعطاء المرأة الأولوية في التمويل الصغير، لإيجاد الطريقة المناسبة

(3) ابراهيم حسن محمد [1] -2010

---

1 هجوأحمد علي، دور التمويل الصغير في تحقيق التنمية الاجتماعية: دراسة حالة بنك الادخار والتنمية الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2009م

1 إبراهيم حسن محمد، ثر أداء مؤسسات التمويل على نجاح المشاريع الصغيرة في الأردن: دراسة حالة مؤسسة الاقراض الزراعي 2002-2007،، رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2010م

يهدف هذا البحث إلى التعرف على أثر أداء تمويل المؤسسات على نجاح المشاريع الصغيرة في الأردن. أي مؤسسة الإقراض الزراعي، وخلال فترة 2002-2007. يتكون السكان من البحوث لجميع المقترضين من الشركة، وقد تم أخذ عينة عشوائية مكونة من 320 المقترضين، وكانت عدد من الاستبيانات تخضع لتحليل كانت 267، أي 83٪. وتقوم منهجية البحث على المنهج الوصفي والإحصائي، وذلك باستخدام الأسلوب الإحصائي للعلوم الاجتماعية. بعض من الحقائق أهمها ما يلي: المشاريع الصغيرة تلعب دورا هاما في البلدان النامية. تشكل المنشآت الصغيرة دورا هاما في التنمية الاقتصادية في البلدان النامية. 12 وهناك أسباب كثيرة لفشل المشاريع الصغيرة المتعلقة العوامل البيئية الداخلية والخارجية والخصائص من مديري المؤسسات الصغيرة. دراسات الجدوى تلعب دورا هاما في نجاح المشاريع الصغيرة. مؤسسة الاقراض الزراعي يلعب دورا هاما في الإرشاد الزراعي في مجال تدريب المقترضين لاسيما في مجال التمويل وإدارة المشاريع الصغيرة. استخدام المال من المال تؤدي إلى فشل المشاريع الصغيرة. مؤسسة الاقراض الزراعي يلعب دورا هاما في السيطرة على مشاريع المقترضين. ثبت هذا البحث العلاقة بين حجم وطريقة التمويل ودراسات الجدوى وخدمات ما بعد القرض، القدرة على السيطرة ونجاح مؤسسات الأعمال الصغيرة. ثبت هذا البحث العلاقة بين الإجراءات الإدارية المتبعة في مؤسسة التمويل ونجاح مؤسسات الأعمال الصغيرة.وعلى ضوء هذه النتائج وغيرها أهم التوصيات هي: لتوسيع أدوات الإسلامية في تمويل مؤسسات الأعمال الصغيرة. لتأسيس مصرف خصوصا لتمديد تمويل الائتمان لمؤسسات الأعمال الصغيرة. إلى إنشاء مركز قاعدة بيانات لمؤسسات الأعمال الصغيرة أن تكون تحت رؤية فائقة للغرفة اتحاد التجارة في الأردن. 23 تدريب المقترضين في مجال الدراسات الإدارية والجدوى. إلى تمديد الإعفاءات للمقترضين الذين يرغبون في إنشاء مؤسسات الأعمال الصغيرة.

مايميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة التمويل الاصغر باعتباره أفضل وسيلة لتمويل المهنيين الصغيرة والمنتجين واثره على نجاح المشاريع الصغيرة وتحقيق البعد الاجتماعي (عمق الانتشار) من خلال زيادة عدد المستفيدين من الحصول على الائتمان والإقراض الجماعي بالاضافة الى إلى اختبار فعالية التمويل الاصغر الذي مول المهنيين والمنتجين .

اما الدراسة الحالية فقد تميزت بانها سعت الى تفعيل دور البنوك في مساندة سياسات وأنشطه التمويل الاصغر التي تصب في مصلحة المواطن والبنوك أيضاً بتوسيع أنشطتها التمويلية

والمحافظة كذلك على الصورة الذهنية الإيجابية عنها لدى المجتمع ومتابعة دعم البنوك للسياسات والانشطه للتمويل الاصغر بتوسيع أنشطتها التمويلية التى تمكن المشروعات الصغيرة فى ان تعلب دور هام وحيوى في الاقتصاد .

مايميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

تناولت الدراسات السابقة تقديم تلك الخدمات المالية المتنوعة إلى شريحة الفقراء القادرين على خلق المشروعات المدرة للدخل.اما الدراسة الحالية ركزت على تقديم مجموعة متنوعة من خدمات التمويل الاصغر للأفراد الذين ليس لهم القدرة على الحصول على تلك الخدمات من المؤسسات المالية الرسمية،القادرين في نفس الوقت على بدء مشروعات استثمارية مدرة للدخل،بمعنى أنه يأتي لمعالجة مشكلة الفقر والبطالة، إضافة إلى معالجة مشكلة الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي الذي يعانيه الكثير من الأفراد ذوي المردودية المتدنية والمخاطرة المرتفعة من وجهة نظر المؤسسات المالية الرسمية.

الفصل الأول
مفهوم المشروعات الصغيرة

المبحث الاول : محاربة الفقر فى الفكر الاقتصادى

المبحث الثانى: تعريف وأهمية وانواع المشروعات الصغيرة

المبحث الاول

محاربة الفقر فى الفكر الإقتصادى

تتنوع وسائل محاربة الفقر في الفكر الإقتصادى وتتدرج حسب الحالة الإقتصادية السائدة، إذ توجد سياسات تركز على الإستهلاك وأخرى تركز على جانب الإنتاج وعلاقاته المختلفة، بالإضافة لوجود سياسات خاصة بالضمان الإجتماعي.

أولا: أهداف التنمية للألفية الثالثة

وجدت عملية محاربة الفقر اهتماماً كبيراً في الثلث الأخير من القرن العشرين،إذ بدأت الإصلاحات الاقتصادية تأخذ حيزاً مقّراً في أروقة المنظمات والدول مما أدي لأتباع سياسات شتي تصب في هذا الاتجاه. وقد تبنت منظمة الأمم المتحدة حملة تنادي بالقضاء علي الفقر بحلول عام 2015م في جميع أنحاء العالم، ولعب هذا القرار(الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة) دوراً مهماً في تبني المجتمع الدولي مزيدا من الإصلاحات الاقتصادية. وتتمثل أهداف التنمية للألفية الثالثة في[1]:

(1) محاربة الفقر

(2) توفير التعليم الأساسي لكل طفل

(3) القضاء علي كافة أشكال التمييز النوعي

(4) تخفيض نسبة وفيات الأطفال

(5) تحسين صحة الأمومة

(6) محاربة الأمراض الخطيرة كالإيدز والملا ريا.

(7) المحافظة علي البيئة

(8) تحقيق مشاركة عالمية للتنمية

ورغم اختلاف مفاهيم الفقر بين الأنظمة الاقتصادية إلا أن وسائل محاربته لا تخلو من التشابه كالضمان الاجتماعي في النظام الرأسمالي والتكافل الاجتماعي في النظام الإسلامي، ونجد وجه الشبه في أدوات التحليل والتشخيص، فنجد أن محاربة الفقر سواءًفي النظام الاقتصادي الإسلامي أو الرأسمالي تتطلب مجموعة إجراءات وقرارات حتى تتمكن كل دولة من الوصول إلي مستويات أفضل تلبي طموحات مواطنيها، وذلك لوجود عدة متغيرات تمنع تحقيق النمو الاقتصادي. وقد وضع جيفري د.ساكس النقاط التالية لتحليل وتشخيص ظاهرة الفقر حتى تصاغ البرامج الملائمة التي تسهم في القضاء عليه:

1. على حمدي, دور المشروعات الصغير والمتوسطة في دفع التنمية الاجتماعية وزيادة النموالاقتصادي في البلدان العربية ,منشورات منظمة العمل العربية.*www.alolabor.org*

أ. التشخيص الجيد لحالة الفقر السائدة: يعتبر التشخيص الجيد الخطوة الأولي في محاربة الفقر، ويتم التركيز علي قياس الفجوة وأسبابها وإلي أي مدي يمكن معالجة الأوضاع الراهنة، كما يتم تناول العوائق المستقبلية التي تعترض النمو الاقتصادي ومعرفة اتجاهات السكان كمعدل الخصوبة والوفيات والهجرة، وكذلك التقلبات البيئية كالمناخ وتذبذب السوق العالمية للسلع المختلفة.

ب. تحليل السياسة الاقتصادية للدولة: وهنا تتم الإجابة علي مجموعة من الأسئلة كتكاليف الاستثمار، البني التحتية، السياسة التجارية، سياسات تشجيع الاستثمار وكذلك الاستثمار في رأس المال البشري.

ج. تحليل الإطار العام للسياسة المالية: ويكون التركيز علي حجم الموارد التي تخصصها الدولة للبنيات التحتية والخدمات الاجتماعية والخدمات العامة لتوفير الحاجات الضرورية وحجم الديون والمدخرات المالية.نجد أغلب الدول الفقيرة تنعدم فرص الادخار فيها مما ينعكس سلباً علي عملية الاستثمار. الجدول رقم (1) يوضح نسبة الادخار للدول النامية لعام 2002م كنسبة من الدخل القومي:

الجدول رقم(1)

نسبة الإدخار في الدول النامية2002م

الرقم	المجموعة	النسبة %
1	الدول ذات الدخل الأعلى من المتوسط	25
2	الدول ذات الدخل الأقل من المتوسط	28
3	الدول ذات الدخل المنخفض	19
4	الدول ذات الدخل الأقل انخفاضاً	10

المصدر[1] :*www.alolabor.org*

د. تحليل الموقع الجغرافي للدولة: وهنا تظهر أهمية تفاعل الإنسان مع البيئة الطبيعية ومدي تسخيرها لخدمة الاقتصاد، أو إلي أي مدي تعترض الطبيعة الجغرافية التقدم الاقتصادي كصعوبة النقل وبعد الموقع عن الساحل وكذلك المرتفعات وتوزيع السكان داخل القطر بالإضافة إلي نوعية التربة وأثرها علي العمليات الزراعية.

هـ. تحليل نوع الحكم: وتتم الإجابة علي الأسئلة التي تتعلق بدور الدولة في إدارة الاقتصاد وتحديد حجم الدور الذي يلعبه القانون في تنظيم الحياة الاقتصادية، وكذلك حجم الفساد الذي يسود في المجتمع وإلي أي مدي يتمتع كل أفراد المجتمع بالناتج القومي بشكل عادل.

[1]- The previous reference,p.75

و. تحليل ثقافة المجتمع: تمثل ثقافة المجتمع أحد الأركان التي تقوم عليها التنمية لتأثيرها المباشر في ممارسة النشاط الاقتصادي كدور المرأة ومدي مشاركتها في المجتمع، وكذلك العادات والتقاليد وتأثيرها علي الإنتاج وحرية الفرد في اختياره للخدمات العامة.

ز. تحليل العلاقات السياسية للدولة: وتشمل دور السلطات الأمنية في العلاقات الاقتصادية الخارجية وهل تتعرض الدولة لمضايقات اقتصادية خارجية كالمقاطعة وما هي التجمعات الاقتصادية الإقليمية أو الدولية التي تشترك فيها الدولة.

ثانياً: الإصلاح الاقتصادى والاجتماعي لتحقيق التنمية الاقتصادية

ويري أغلب الباحثين أن الإصلاح السياسي والاجتماعي والبيئي من المقومات الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية معللين بما شهدته بريطانيا من تقدم لما كانت تتمتع به من هذه المقومات، ويرون إمكانية القضاء علي الفقر في الزمن الحاضر إذا تمت الاستفادة من ثروات الدول الغنية والتطور المعرفي ورغبة الدول الفقيرة في التخلص من الفقر[1]. ويري البعض الآخر أنّ مقومات التنمية الحقيقية تكمن في التحرر الاقتصادي والاعتماد علي الذات والتكنولوجيا الملائمة نجد أن زيادة دخل الأسر تعتمد علي:

أ- حجم الادخار

ب- التجارة وما تحققه بفضل تقسيم العمل والتخصص .

ج- الموارد الطبيعية التي تتوفر لدي الدولة.[2]

د-التكنولوجيا: تشير كل الدلائل إلي أن الثورة الصناعية في أوربا بفضل التطور المعرفي هي التي أحدثت الطفرة الاقتصادية لمعظم الدول الأوربية، إذ تعمل التكنولوجيا لتحريك المجتمعات من خلال رفع الكفاءة الإنتاجية لعوامل الإنتاج المختلفة ، وبفضل الصناعة يمكن نقل المجتمع من المجتمع الريفي الزراعي إلي المجتمع المدني الصناعي ، هذا التحول يقضي علي كثيرٍ من التقاليد التي تعوق التقدم الاقتصادي، وبفضل التحول يمكن فتح آفاق أرحب وتطور المفاهيم التي تزيد من معدل الإنتاج كمشاركة المرأة في العمليات الإنتاجية من أوسع الأبواب.ونجد أن الدول التي حققت نمؤً اقتصادياً موجباً هي الدول الأكثر استخداماً للتكنولوجيا(الدول الصناعية).وأيضا الدول النامية والمتخلفة التي شهدت نموا اقتصاديا في فترة الثمانينات هي التي استخدمت التكنولوجيا في العمليات الإنتاجية كالأسمدة مما ساهم في زيادة الإنتاج، وأبرز الوسائل المستخدمة لمحاربة الفقر في الإقتصاد التقليدي هي :

1-The previous reference,P57

2 علي الخضر، إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، جامعة دمشق، 2005

(1) الضمان الإجتماعي: لايختلف كثيراً عن الضمان الإجتماعي في الإسلام،ويعرف على أنّه عبارة عن تعويضات مالية تدفع لصالح العاطلين عن العمل لأسباب منطقية. وقد أدى ذلك لظهور ما يعرف بنفقات الضمان الإجتماعي والتي يقصد بها النفقات المتعلقة بالأغراض الإجتماعية للدولة كتقديم التعليم والصحة ومساعدة الشرائح الضعيفة في المجتمع[1] .ويختص بتقديم الخدمات والمساعدات للمحتاجين ويعتمد نجاحه في المقام الأول على قدرة الدولة،فكلما كانت الدولة متقدمة إقتصادياً أدى ذلك لزيادة الموارد المخصصة للضمان الإجتماعي.وأكثر أنواع الضمان الإجتماعي شيوعاً نجد :

أ. الضمان الإجتماعي العام:ويشمل كآفة أفراد الدولة ولايخص فئة دون أخرى،إذ يستفيد منه الصغير والكبير والذين يعملون والذين لا يعملون، فهوحق تقدمه الدولة للمواطن حتى يتمكن من تحقيق مستوىً من المعيشة يليق به كمواطن. ويضم كآفة أشكال الرعاية الإجتماعية التي تقوم على نظام التأمينات وتوفير السلع الإجتماعية[2].

ب. الضمان الإجتماعي الخاص: يشمل فئات معينة تلتزم الدولة تجاههم بإستحقاقات تقديراً لمساهمتهم في تسيير أعمال الدولة، ويضم العاملين بالمؤسسات العامة والخاصة، وله قوانين تحكمه، كفوائد ما بعد الخدمة.

(2) التأمينات الإجتماعية: وتهدف لتعويض الفرد وتقديم بعض الخدمات التي يصعب عليه توفيرها بمفرده ومن خصائصها:

أ. تكون المشاركة فيها إجبارية.

ب. يعتمد التعويض على الإشتراكات السابقة.

ج. لا يشترط أن تشمل كل الجوانب، فقد تكون جزئية كتأمين الشيخوخة والمرض والبطالة.

ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال للنظام الرأسمالي نجد التأمينات تضم تامين السن، العجز والمصابين، تأمين البطالة، الرعاية الطبية للفقراء وتعويضات العمال. أما نظام الرعاية الإجتماعية فيشمل إعانة إضافية للمعاش، المساعدات للعائلات ذات الأطفال، طوابع الطعام، رعاية طبية للمسنين، إعانات إسكان ومساعدات طاقة[3].

2- د. هشام مصطفى الجمل،دور السياسة المالية في تحقيق التمية الإجتماعية، مرجع سبق ذكره،ص267

3- يوسف كمال محمد ،فقه الإقتصاد العام ، مصر الجديدة ، ستاربرس للطباعة والنشر ،الطبعة الأولى1410ه-1990م ،ص81

4- المرجع السابق ذكره مباشرة ،ص 83 [3]

(3) الدعم:وهو عبارة عن تحمّل الدولة جزء من تكلفة السلعة مما يؤدي لتخفيض سعرها بالنسبة للمستهلك. ويهدف لإعادة توزيع الدخل وتقليل الفوارق الطبقية مما يساهم في تحقيق التنمية الإقتصادية[1]. ويكون في ثلاث صور[1]:

أ. دعم مباشر: يظهر في موازنة الدولة تحت عنوان إعتمادات الدعم وإعانات نقص تكاليف المعيشة.

ب. دعم ضمني:تقوم الدولة بتحمل جزء من أسعار بعض السلع المستوردة أو المنتجة محلياً حتى تصل للمستهلك بسعر أقل من سعر التكلفة.

ج. دعم مستتر: يشمل الفرص الُضيّعة المترتبة على بيع المنتجات المحلية القابلة للتصدير إلي الوحدات المستخدمة لها بأسعار تقل عن أسعار التصدير.

ورغم فائدته الا أنه تعتريه بعض الآثار الإجتماعية والإقتصادية السالبة والتي يمكن أن تؤدي إلي نتائج عكسية ،ومن سلبياته نجد:

1. في الغالب لا يحدد المستفيد من الدعم،لذا فقد لايستفيد منه الفقراء وخاصة في حالة السلع الكمالية والترفيهية.
2. في حالة وجود سعرين للسلعة تتسرب السلعة للسوق السوداء.
3. زيادة نفقات الدولة مما يتسبب في عجز الموازنة العامة.
4. يؤدي ذلك لتغيير نمط الإستهلاك والإنتاج، إذ يتحول الإستهلاك نحوالسلع الجديدة المدعومة وترك إنتاج السلع التي يمكن إنتاجها محلياً في حالة دعم السلع المستوردة.
5. تنمية القدرات الإنتاجية:ويقصد بها الموارد الإنتاجية وقدرات تنظيم المشاريع والروابط التي تحدد مجتمعة قدرة بلد ما علي إنتاج السلع والخدمات وتمكنه من النمو والتطور وخاصة السلع التي تدخل في التجارة الخارجية للدول[3]. تعمل تنمية القدرات كوسيلة فعالة لمحاربة الفقر من خلال تحقيق النمو الاقتصادي والذي ينعكس في ارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي وتمكين الدولة من تعبئة الموارد المحلية من اجل تمويل اقتصادها ، مما يقلل اعتمادها على الخارج في شكل معونات ، وفي الوقت ذاته تتمكن الدولة من اجتذاب التدفقات الرأسمالية التي تدعم عمليات التنمية ، وخاصة إنتاج السلع التي تمكنها من المنافسة الخارجية بالإضافة لذلك

1- د.هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الإجتماعية، مرجع سبق ذكره،ص285

[2]- المرجع السابق ذكره مباشرة، ص90

3-مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ،تقريرأقل البلدلن نمؤاً ، جنيف ،أمانة الاونكتاد،2006م ،ص11

خلق مزيداً من فرص العمالة للسكان المحليين ، حيث يتوفر مصدر الدخل لديهم . والعوامل الأساسية لنمو القدرات الإنتاجية تضم ثلاثة عناصر تتفاعل مع بعضها البعض وهي:.

أ. تراكم راس المال.

ب. التقدم التكنولوجي وخاصة إدخال تقنيات جديدة في الإنتاج وابتكار وسائل حديثة لتنظيم الإنتاج وقد أدي غياب الابتكار في الدول اقل نمواً إلي تخلفها الاقتصادي، وتوجد فجوة كبيرة بين الدول المتقدمة والأقل نمواً في المجال التكنولوجي، ويلاحظ ذلك من خلال ضعف البحث العلمي وبراءة الاختراع وعدد الباحثين مما ساهم في ضياع كثير من الموارد، ويلاحظ أيضا لجوء معظم الدول اقل نموا لاستخدام التقنية الوسيطة(بعض الأدوات المستخدمة في العملية الإنتاجية حديثة والبعض الآخر تقليدي يكون متوفر لدى أفراد المجتمع) باعتبارها دعامة للتطور التقني والمعرفة المحلية. فالتقدم التكنولوجي يتطلب جهود توجه في مجالات البحث العلمي واستجلاب تقانات جديدة بالإضافة للتعليم والتدريب المنتظم الذي يتناسب مع حركة الاكتشاف العلمي المتزايدة[1].

ج. التغيير الهيكلي : ويعني التغير في تكوين الإنتاج ضمن القطاعات إذ يساعد التغيير في زيادة الاستثمار وابتكار أنماط إنتاجية جديدة، والتغيير الهيكلي يهدف لقيادة الإصلاحات الاقتصادية في المدى البعيد والقريب . ويشمل الإصلاح الاقتصادي في الفكر الغربي المتغيرات التالية:

- ترقية إدارة الاقتصاد.
- تحرير السوق والتجارة.
- تشجيع القطاع الخاص.

ويري أصحاب هذا الاتجاه أن استمرار هذه الإجراءات سوف يؤدي حتما للنمو الاقتصادي وزيادة الدخل ومن ثم تخفيض نسبة الفقر في المجتمع . ومن ذلك يمكننا القول أن الطلب المحلي يرتبط ارتباط طرديا مع القدرات الإنتاجية للمجتمع، إذ توجد قدرات كامنة غير مستخدمة وفي الوقت نفسه نجد عمالة فائضة ومعارف تقليدية غير مستغلة، فلذا من أوجب واجبات الدولة توجيه السياسات للاستفادة من الإمكانيات غير المستغلة. والقدرات أيضا تشمل القدرات البشرية باعتبارها أداة التغيير الرئيسية، حيث وصفت السياسات التي تركز علي القطاعات التي تستخدم فيها أغلبية العمالة والتي تحفز وتدعم الاستثمارات المتزامنة في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات بأنها انجح السياسات وخاصة في الدول الفقيرة.

---

[1]-المرجع السابق

إضافة لذلك فإن تنمية القدرات تتطلب اللامركزية في إدارة الشئون الإقتصادية للدولة، وقد برز هذا الاتجاه في أوائل السبعينيات من القرن الماضي واختص بمشاركة المجتمعات المحلية في إدارة الأعمال الإقتصادية من خلال مشاركتهم في اختيار وتخطيط وتنفيذ المشروعات التنموية الخاصة بهم، واتباع اسلوب اللامركزية في تطوير الاقتصاديات المحلية بإعتبار أن السكان المحليين أدرى بإتخاذ القرارات الإقتصادية التي تناسبهم وكذلك إختيار القيادات التنظيمية التي تعمل لتلبية رغباتهم. والمهم أن مشاركة السكان المحليين تضمن اتخاذ القرارات بمشاركة واسعة على مستوى الدولة مما يساهم في رفع الكفاءة الإنتاجية وخاصة المتعلقة بالجانب الإداري للبرامج التنموية كسرعة اتخاذ القرار والمرونة والاستجابة وسرعة التنسيق بالإضافة لتقليل التكاليف الإدارية. وتهدف تنمية القدرات الإنتاجية إلي تحقيق التنمية الاقتصادية التي تعتبر من أهم آليات القضاء على الفقر علي المستوي العام للدولة بالإضافة لذلك فهي تحقق الأتي :-

i. زيادة الدخول الحقيقية: وهي من الوسائل المهمة في عمليات محاربة الفقر ويتم ذلك من خلال تخفيف معدلات التضخم وتحقيق استقرار سعر الصرف للعملة الوطنية وزيادة الحد الادني لأجور العاملين بالدولة ورفع الحد الادنيذ للإعفاء الضريبي وتحسين معاشات المتقاعدين من الخدمة وكذلك خلق فرص التوظيف الذاتي للشرائح الضعيفة.

ii. زيادة فرص العمالة في القطاع غير الزراعي الذي يمتاز بارتفاع متوسط الدخل فيه مقارنة بمعدل الدخل في القطاع الزراعي، ولذلك فان السياسات الاقتصادية والإصلاحات الهيكلية التي تشجع النمو والعمالة تعتبر مهمة لأي استراتيجية تهدف لتخفيض الفقر في المجتمعات.

iii. الاندماج التجاري:تعتبر التجارة الخارجية الماكينة التي تحرك النمو الاقتصادي، وذلك من خلال تحريكها للاقتصاد المحلي وانعاشه نتيجة الدخول في الاستثمارات المختلفة بالاستعانة برأس المال الأجنبي والمحلي ، كما أن التجارة الخارجية تسمح بانتقال عناصر الإنتاج من دولة إلي أخرى وخاصة الأساليب التنظيمية المتطورة ، ولذلك فان التجارة الخارجية تفيد الطرفين اقتصادياً والشاهد علي ذلك إن الثورة الصناعية أدت لزيادة الطلب الأوربي للموارد الأولية من بقية أنحاء العالم . ورأي بعض الاقتصاديين أن التعاون الدولي مهم للتنمية الاقتصادية وخاص فيما يتعلق بالمسائل البيئية والذي ربما يتطلب تعويض الدول النامية مقابل الاستغناء عن بعض استخدامات الموارد الطبيعية .

iv. زيادة إنتاجية العمل: من الدعامات الأساسية لمحاربة الفقر لإسهامها المباشر في زيادة الإنتاج القومي مما ينعكس في تحسين مستوي دخل الفرد ومن ثم رفع مستواه المعيشي. وتشير

الدراسات إلي ارتفاع إنتاجية الفرد في الدول المتقدمة وانخفاضها في الدول اقل نمواً، إذ تعادل إنتاجية العامل الواحد في الدول المتقدمة إنتاجية 94عاملاً في الدول اقل نمواً[1] . ويرجع ذلك إلي أن العمال في الدول اقل نمواً يستخدمون قوة عملهم وبأدوات ومعدات بدائية دون أن يتوفر لهم قدر ضئيل من التعليم والتدريب بالإضافة لتدني البنيات التحتية كالطرق مما يتسبب في انخفاض إنتاجيتهم. وأيضا معظم العمالة في مشاريع القطاع غير الرسمي والتي تمثل أنشطة صغيرة تهدف إلي تامين البقاء والدخول فيها لا يحتاج إلي رأس مال كبير . لذا فان تنمية القدرات الإنتاجية تحل مشكلة العمالة سواء في القطاع الرسمي أو القطاع غير الرسمي بزيادة الدخول وتحديداً من خلال ارتفاع المستوي العام للأجور، لأنها ترتبط طرديا بإنتاجية العمل، وعليه فان تنمية رأس المال البشري أساسية في تخفيف فقر الدخول وتحسين مستوي معيشة البشر.

[1] Xi مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقريرأقل البلدان نمؤاً، مرجع سبق ذكره،ص

المبحث الثانى

تعريف وأهمية وأنواع المشروعات الصغيرة

يقصد بالمشروعات الصغيرة هي تلك الأنشطة الاقتصادية ذات الكيانات المحدودة والتي يتراوح عدد العاملين فيها بين 5 -10 أشخاص تتحدد بأنشطة محدودة وتمارس عملياتها وفعالياتها الاقتصادية في مناطق جغرافية معينة.

اولا: تعريف الاعمال الصغيرة

إلا أنه يوجد تعريف شامل لهذه الاعمال الصغيرة حيث عرضت تعاريف نوعية وكمية فما أن الاعمال الصغيرة هي عبارة عن مشروعات تشمل أقل من مائة مستخدم . وفي عام 1953م عرفت إدارة الاعمال الصغيرة بانها المشروعات التي تمتلك وتعمل بشكل مستقل أي إنها تتصل بالاستقلالية كما إنما تتصف بالتفرد والتميز وعدم الشيوع في مجال إعمالها وتعرف كذلك في خلال الاعتماد على مجموعة من الاسس الخاصة بقياس الحجم سواء من خلال عدد العاملين فيما أو خلال حجم المبيعات وعليه فإن الحجم انما يتم تحديده من خلال ارقام أو قيم محدودة في ضوء تقنيات صناعية مؤاتيه[1]

(1) يمكن تعريف المشروع الصغير حسب اختلاف المكان ومجال النشاط فالمشروع الصغير بالنسبة للاقتصاد الامريكي أوالياباني أو الألماني وغيره في اقتصاديات الدول المتقدمة يختلف عنه بالنسبة للاقتصاد الادنى أو المصري أو السوداني هذا من ناحية ومن ناحية اخرى فالمشروعات الصغيرة تختلف من حيث طبيعة النشاط والمجال الذي تمل فيه فالمشروعات التي تعمل في مجال الصناعة تختلف عن تلك التي تعمل في مجال الزراعة أو الزمان الاخرى وكذلك تعريفه يختلف من دوله إلى اخرى باختلاف المعايير التي تعمل في مجال صناعة مثلاً السيارات أوتلك التي تعمل في مجال صناعة الملابس وغيرها.[2]

(2) تختلف التعريفات من دولة الى أخرى، وتتعدد المعايير التي تستند اليها هذه التعريفات فمنها ما يعتمد على عدد العاملين ومنها ما يعتمد علي حجم المبيعات وحجم الأموال المستخدمة وغيرها من المعايير المختلفة ولكن من أهم التعريفات الخاصة بالمشروعات الصغيرة ذلك التعريف الذي تبناه البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي.حيث يضع تعريف محدد للمشروعات الصغيرة فيعرف المشروع الصغير بأنه المنشأة المستقلة في الملكية والإدارة ويستحوذ علي نصيب محدود من السوق وتضع إدارة المشروعات الصغيرة في أمريكا عدد من المعايير التي

---

[1] د/ فلاح حسن الحسين إدارة المشروعات الصغيرة ،ص 21 ،

[2] د / توفيق عبد الرحيم يونس ،إدارة المشروعات التجارية ، ص 15

يعتمد عليها في تحديد ماهية المشاريع الصغيرة كأساس لتقرير أهميته في الحصول علي التسهيلات والمساعدات الحكومية أوإعفائه من الضرائب ومن أهم هذه المعايير استقلال الإدارة والملكية .

أ. محدودية نصيب المنشأة من السوق .

ب. أن ألا يزيد عدد العاملين في المنشأة عن 250 شخص .

ج. لا تزيد الأموال المستثمرة عن 9 مليون دولار .

د. لا تزيد القيمة المضافة السنوية عن 54 مليون دولار . [1]

(3) وفي السودان تعرف وزارة الصناعة المشروعات الصغيرة بالمشروعات التي يعمل فيها أقل من 10 عمال.وفي دراسة قدمت تلك الدراسة تعريف واضح وقاطع لمفهوم المشروعات الصغيرة بقدر ماتحاول أن تعطي خطوط عامة يمكن أن توضح صفة وخصائص هذه المشروعات وذلك من خلال الأخذ بالمؤشرات التالية التي يمكن أن تغير في الوقت نفسه المعايير التي يتم على ضوئها تمييز المشروعات الصغيرة والمتوسطة من غيرها ومنها:-

أ. محدودية رأس المال:

تتصف المشروعات الصغيرة بمحدودية رأس المال المستثمر فيها فضلاً من إختلاف حجمه من دولة لأخري حسب الوضع الاقتصادي السائد فيها ونشاط المؤسسة فعلى سبيل المثال حددت ادارة المشروعات الصغيرة الأمريكية حجم رأس المال للمؤسسات الصغيرة بما لايتجاوز (9 مليون دولار أمريكي) وفي المملكة المتحدة تشترط إدارة المشروعات الصغيرة أن لايزيد حجم رأس المال عن (2,2 مليون جنية استرليني)

ب. موقع ومزاولة النشاط الاقتصادي:

في اغلب الأحيان يكون الحيز الذي تزاول فيه المشروعات الصغيرة نشاطها الاقتصادي ضيق جداً لايتعدي الموقع الجغرافي التي تقع فيه هذه المشروعات أي لايتجاوز نشاطها حدود المنطقة المحلية التي تمارس نشاطها فيها.

ج. حجم القوة العاملة المستخدمة:من أهم المعايير التي تفرز المشروعات الصغيرة هي اتصافها بمحدودية أعداد العاملين فيها فتشير ادارة المشروعات الصغيرة الأمريكية الي أن عدد العمال يجب ان لايزيد عن (250 عامل) بينما في المملكة المتحدة يحدد عددهم بما لايزيد عن (50

([1]) د. اشرف محمد دوابه– اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية– الاسكندرية – 2006م

عاملا)وفي دول أخري لايتجاوز العدد(10 عمال) بإختلاف التصنيفات تبعاً لإختلاف الوضع الاقتصادي للبلد[1].

د. طبيعة التكنولوجيا المستخدمة : تتصف المشروعات الصغيرة بإعتمادها في إنجاز أعمالها في الأغلب علي الفنون الإنتاجية البسيطة في تكوينها فضلاً عن محدودية استخدام التكنولوجيا فيها.

ه. بساطة التنظيم الإداري:يتصف هذا النوع من المشروعات بإندماج الإدارة بالملكية بمعني أن صاحب المشروع يدير مشروعة مباشرة وبنفسه دون النظر الي امكانياته الإدارية ومدي اتساع مداركه الاقتصادية [2].

ثانيا: معايير تصنيف المشروعات الصغيرة :

(1) معايير وزارة الصناعة السودانية لتنصيف للمشروعات الصغيرة

لا يوجد تعريف علمي دقيق متفق عليه عالمياً حول مفهوم المشروعات الصغيرة ولكن هناك مجموعة من المعايير المتفق عليها والتي على أساسها يمكن تصنيف تلك المشروعات بال التعرف على صغيرة ومن أهمها :-

(2) معيار عدد العمالة في المنشأة

تتفق العديد من الدول على تصنيف المشروعات الصغيرة وفقاً لعدد العمالة فيها ومن ذلك على سبيل المثال في السودان يتم تصنيف المشروعات الصغيرة في حالة عدم تجاوز عدد العمال فيها بـ 25 عاملاً فأقل. ([3])

(3) معيار حجم رأس مال المنشأة

يعد رأس المال المستثمر في المنشأة من المعايير الكمية المستخدمة في تحديد وتصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى قيمة الأصول الثابتة للمنشأة ، ويختلف تحديد رأس مال المنشأة الصغيرة من دولة لأخرى حسب القوة الاقتصادية لكل دولة،وفي السودان تصنف المشروعات الصناعية الصغيرة جداً والتي لا تزيد أصولها الثابتة (بدون الأراضي والمباني) عن 700 ألف جنيه) والمشروعات الصناعية الصغيرة والتي لا يزيد حجم أصولها عن 1 مليون جنيه، وتصنف الهيئة العامة للتصنيع المشروعات الصغيرة بالتي يبلغ تكاليفها الاستثمارية مليون جنيه.

([1])هلال ادريس مجيد :واخرين : دور الحاضنات الإنتاجية في تنمية المؤسسات الصغيرة : الجزائر 2006ص ص1015

([2]) د:هلال ادريس مجيد ,واخرين –مرجع سابق-1016

[3] د. أحمد جبريل، دور المصارف الإسلامية في تمويل الصناعات الصغيرة بالتطبيق على بنك فيصل الإسلامي السوداني، مؤتمر دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية، الشارقة 7-2002/5/9م، ص 3.

(4) معيار قيمة المبيعات السنوية للمنشأة

يستخدم البعض معيار قيمة المبيعات للمنشآت التي تتسم بانخفاض حجم إنتاجها من حيث الكمية والقيمة، كما أنها ترتبط بالأسواق المحلية وعدم قدرتها على تسويق منتجاتها بالأسواق الدولية، وتختلف الدول في تقدير حجم المبيعات التي تصنف على أساسها المشروعات الصغيرة لذلك ترك تحديد هذا المعيار لظروف الدولة .

(5) معيار نوعية التكنولوجيا المستخدمة

يعتمد هذا المعيار في تعريف المشروعات الصغيرة على نوعية التكنولوجيا المستخدمة في العمليات الإنتاجية ومن ثم تختلف قيمة رأس المال المستثمر والعمالة المستخدمة، فاستخدام التكنولوجيا المتقدمة قد يؤدي إلى تخفيض العمالة بمعني أن المشروعات الصغيرة بصفة عامة تستخدم تكنولوجيا متواضعة وفقا لرأسمالها المستثمر .

(6) المعيار القانوني

يتوقف الشكل القانوني للمنشاة على طبيعة وحجم رأس المال المستثمر فيه وطريقة تمويله، فشركات الأموال غالباً ما يكون رأس مالها كبيرا مقارنة بالمشروعات الفردية،ووفقاً لهذا المعيار تقع المشروعات الصغيرة في نطاق منشآت الأفراد وشركات الأشخاص العائلية.

ثالثا: المعايير الاقتصادية :

من واقع تقويم المشروعات فإن أكثر المشروعات الاستثمارية تأثراً بالمعايير الإقتصادية هى مشروعات القطاع العام لأن مشروع القطاع العام لا يخضع لمعيار الربحية وحدها كما هو الحال فى مشروعات القطاع الخاص وإنما له اهدافاً أخرى اساسية لابد من السعى لتحقيقها. ومن ابرز المعايير الإقتصادية التى تؤخذ فى هذا الجانب ما يلى:-

(1) مساهمة المشروع فى دعم الإقتصاد الوطني:يعتبر هذا المعيار احد المعايير الإقتصادية التى تستخدم للتفضيل بين مشروع استثمارى وعدد من بدائل الاستثمار المتاحة للاقتصاد.[1]

(2) مساهمة المشروع فى استخدام المواد الخام المحلية:اقامة المشروعات تقتضى توفير مدخلات مادية كثيرة تساعد على الإنتاج وتحتاج كثيراً من المشروعات التى تقام فى الدول النامية لمدخلات اساسية تستورد لها من خارج البلاد مقابل دفع عملات صعبة دون أن يكلف البلاد اعباء اضافية .

(1) عثمان ابراهيم السيد ، **الإقتصاد السوداني** (الخرطوم :الطبعة الثانية . المؤسسة العامة للطباعة والنشر، 1998م) ص ،صـ 246 ، 248.

(3) مساهمة المشروع فى توفير فرص العمل:ويعنى ذلك أن مجالات استخدام القوى العاملة تكون محدودة نسبياً ،مثل هذه المشروعات يكون لها وزن نسبى واضح عند حسابات المفاضلة لإختيار المشروع للتنفيذ.

(4) مساهمة المشروع فى دعم الأمن القومي:يشار الى المشروعات التى تعمل على تحقيق الأمن الغذائى أوالأمن العسكرى بأنه مشروعات استراتيجية لاتخضع لمعايير الربحية التى تحققها عند التفضيل بين المشروعات لانها توفر سلع اساسية أوضرورية يحتاجها المجتمع .

(5) اثر المشروع على المشروعات الأخرى:عند التقويم والتفضيل والاختيار بين المشروعات يؤخذ دائماً فى الإعتبار المشروعات الجديدة التى تدعم المشروعات القائمة اما باستخدام منتجاتها كمدخلات أو تقديم مخرجاتها المتوقعة كمدخلات للمشروعات القائمة او المتوقعة لذلك فإن اثر المشروع الجديد على المشروعات الأخرى يعتبر من المعايير الإقتصادية المهمة عند التفضيل بين المشروعات الإستثمارية الجديدة .

رابعاً: معايير تقويم المشروع الفنية :

المشروع وحدة متكاملة قائمة بذاتها فى إطار عام يضم كل المشروعات . وللمشروع هدف أواهداف محددة لابد من تحقيقها حتى يكفل لنفسه النجاح والبقاء وتتبلور اهداف المشروع فى إطار الانتاج الذى يقدم داخل الاقتصاد الوطنى سواء كان هذا الإنتاج سلعى أوخدمي. ولا يتحقق هذا الإنتاج بالصورة والمواصفات والكميات المطلوبة الا اذا توافرت له الظروف التى تمكن من تحقيق كل ذلك [1] ومن ابرز العوامل التى تؤخذ فى الحسبان عند تقويم الشروع فنياً لابراز ايجابياته وسلبياته.

خامساً: معايير تقويم المشاريع المالية :

إن طبيعة قرارات الإستثمار توحى بأنها متشبعة ، واكثر جوانب تقويم الاستثمار صعوبة هوترجمة المشروعات الى معدلات مناسبه لعمل تقديرات كميه لاثارها الربحية

في مصر فقد اصدر قرار بقانون 141 لسنة 2004م لتنمية المشروعات الصغيرة في تحديد المشروعات الصغيرة بمعيار رأس المال فكل شركة أومنشأة فردية تمارس نشاطها اقتصادياً إنتاجياً وخدمياً أوتجارياً لا يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين الف جنيه ولا يتجاوز المليون جنيه ولا يزيد عدد العاملين فيها على خمسين عامل وتعتبر منشأة صغيرة وإذا قل رأسمالها عن 50 الف جنيه تعتبر منشأة متناهية الصغر [(2)].

---

(1) د.عثمان ابراهيم السيد . **تخطيط وتنفيذ المشروعات** .(الخرطوم : مطبعة جامعة النيلين ، 1997 م .ص247

([2]) القرار بقانون رقم (4)لسنة2004ماصدار قانون تنمية المنشأت الصغيرة مادة 1.2 ص2

أما في المملكة العربية السعودية، فالمتتبع للدراسات التي تمت في المملكة حول هذا النوع من المشروعات يجد تبايناً واضحاً في طبيعة التعريف المستخدم لتصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فقد استخدمت وزارة المالية والاقتصاد الوطني معيار العمالة كمعيار أساس في تحديد عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة (وزارة المالية والاقتصاد الوطني 1419هـ) حيث بلغت نسبة المشروعات الصغيرة والمتوسطة (والتي توظف مابين 10-100 عامل الى اجمالي عدد المشروعات في المدن المختلفة 86.8%، وعند دراسة المشروعات الصغيرة وأثرها في إختلاف سوق العمل السعودي تبنت الأمانة العامة لمجلس القومي العاملة تعريفاً آخر للمنشأة الصغيرة حيث صنفت الدراسة المشروعات الصغيرة بأنها المشروعات التي توظف اقل من 20 عامل. أما وزارة العمل فقد استخدمت معيار ثالث في تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث بلغت نسبة المصانع الصغيرة والمتوسطة في منطقة الرياض 98% من اجمالي المصانع العاملة وذلك وفقا للمعايير المستخدمة في تقرير منظمة العمل الدولية والتي تشير الي التصنيف المشروعات الى منشآت صغيرة جدا -منشآت صغيرة - منشآت متوسطة - منشآت كبيرة [1].

كذلك ان المشاريع الصغيرة تتميز بخصائص معينة تختلف بها عن بقية المشروعات الاخرى ولعل من ابرزها :- [2].

(1) الإشراف المباشر من قبل مالك المشروع: إذ أن إدارة هذه المشروعات تتم من قبل المالك شخصياً .ولذلك فإن إدارة المشروع والقرارات الخاصة به تتسم بالمرونة لضمان نجاح عمل المشروع, حيث يتوزع الإهتمام نحواتجاهين الأول ما يخص طلبات الزبائن وما يؤدي إلى كسب رضاهم وإنجاز طلباتهم بهدف تحقيق عائد مناسب له, والثاني يخص العمال وما يتعلق بأوضاعهم وبناء نوع من العلاقات الإنسانية بين العمال داخل المشروع.

(2) سهولة تكييف الإنتاج حسب الاحتياجات: حيث يتم أخذ رغبات المستهلكين المتجددة بعين الاعتبار, كما تتميز بسرعة تغير الإنتاج انسجاماً ومراعاة لاحتياجات السوق, وذلك اعتماداً على مهارات صاحب المشروع والعاملين معه بسبب إستخدام إمكانيات بسيطة يمكن بواسطتها إنتاج أكثر من سلعة.

(3) دقة الإنتاج وجودته بسبب إعتماد التخصص في إنتاج سلع معينة مما يعني ارتفاع مهارة العامل وزيادة إنتاجيته.

---

(1) د خالد بن عبد العزيز: قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة علي التألقلم مع الدورات الاقتصادية المختلفة : المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية: جامعة حلوان:2003

(2) د:هلال ادريس مجيد :د:معن ثابت عارف: مرجع سابق: ص:8

(4) يمكن إقامتها في مساحات صغيرة نظراً لقلة وسائل الإنتاج المستخدمة وصغرها حيث يمكن إقامتها في المحلات الصغيرة والبيوت القريبة من الأسواق وكذلك في القرى والأرياف القريبة من مصادر المواد الأولية إذ أن طبيعة عمل هذه المشروعات ترتبط بشكل مباشر بالاحتياجات اليومية للأفراد.

(5) الإسهام في رفع المستوى المعيشي و تلبية جزءٍمن الاحتياجات الأساسية لشرائح المجتمع المختلفة.

(6) تتميز هذه المشروعات بإمكانية إ قامتها في المناطق النائية والريفية والمدن الصغيرة بالنظر لعدم جدوى إقامة المشاريع الكبيرة.

(7) إن درجة المخاطرة في المشروع الصغير ليست مرتفعة[1].

ويري الباحث أن مفهوم المشروعات الصغيرة هو المشروع الذي يحتاج إلي رأس مال صغير نسبياً ويديره أصحابة بشكل أساسي وبصورة مستقلة ويعتمد بشكل كبير علي المصادر الداخلية لتمويله من أجل النمو وهو مشروع يمكن أن ينمو ويصبح نواة لمشروع ضخم في المستقبل .

سادساً: أنواع المشروعات الصغيرة

إن المشروعات الصغيرة تختلف من قطاع لآخر فقد يمكن اعتبار مؤسسة صغيرة في قطاع إنتاج متطور بمثابة مشروع كبير في قطاع إنتاج متطور والعكس صحيح، كما أن المعايير المستخدمة في قياس حجم المشروعات مختلفة ومتعددة منها حجم العمالة وقيمة الموجودات وحجم المبيعات وهي معايير نسبية يمكن أن تكون صحيحة في مجال أونشاط محدد وغير صحيحة في مجال أونشاط آخر، فكثير من المشروعات في الدول النامية نتيجة لإفتقارها الى وسائل الإنتاج المتطورة والتقنيات الحديثة فأنها تعتمد علي الموارد البشرية بشكل أساسي فى تكوينها ومبيعاتها وقيمة موجوداتها منخفضة كما أن حجم المبيعات كمؤشر يكون غير دقيق في أوقات التضخم حيث يعكس رقم كبير دون أن يشير الي حقيقة نشاط المؤسسة.ومن أهم أنواع المشروعات الصغيرة ومن حيث النشاط الذي تمارسه يمكن تقسيمها الي ثلاثة أنواع:

(1) المشروعات الصناعية الصغيرة :

والتي تحتاج الي رأس مال كبير وخبرات عالية وتكنولوجيا متطورة وتكاليف مرتفعة لايمكن توفيرها مما جعلنا نقتصر علي الصناعات الزراعية والحرفية اليدوية وصناعة التعبئة .

---

(1) اشرف محمد دوابه ، مرجع سابق ،ص143

(2) مؤسسات تجارية صغيرة:

وتضم ثلاثة أنواع منها وهي مؤسسات تجار الجملة ومؤسسات تجار التجزئة ومؤسسات الامتياز للبيع بالتجزئة وهي تعتبر المحرك الرئيسي للنشاط التجاري وذلك لأنها تخلق الطلب للاستهلاك النهائي[1] .

(3) المشروعات الخدمية:

التي تقدم الكثير من الخدمات لمختلف فئات المستهلكين والمنتجين وتطوير أعمالها بحيث أخذت توظف وتستأجر مهارات واختصاصات معينة وتقوم بتأجيرها للغير وتمتاز هذه المشروعات بصغر حجمها بإستثناء تلك العاملة في مجال النقل والاتصالات والمرافق العامة

(4) المشروعات الزراعية الصغيرة:

تشكل ركيزة أساسية لقطاع اقتصادي متكامل وفعال وشهدت هذه المشروعات نموا ملحوظا في مساهمة هامة في الدخل القومي للبلدان النامية.

تمثل أهمية المشاريع الصغيرة في البداية أساس الإنتاج واصل النشاط الاقتصادي الذي بدأ بمشروعات صغيرة قبل أنْ تظهر المشروعات الكبيرة كما أنها طوق النجاة للخروج من الأزمات الاقتصادية لقدرتها العالية في التنمية الاقتصادية وتحديث الصناعة ومواجهة مشاكل البطالة وإعداد قاعدة عمالية وتفعيل ومشاركة المرأة وخلق روح التكامل والتنافس بين المشروعات وتطوير المستوي المعيشي للأفراد وتضيق الفجوة بين الادخار والاستثمار وتوسيع قاعدة الملكية للقطاع الخاص وزيادة الصادرات والاحلال محل الواردات مما ينعكس ايجاباً علي ميزان المدفوعات ويساهم في استقرار سعر الصرف وبحجم إرتفاع الأسعار وينقل العديد من الطبقات الفقيرة من خط الفقر الى دائرة الحياة .

إن المشروعات الصغيرة تعتبر بحق المصدر الرئيسي لتقديم احتياجات المواطنين من السلع والخدمات وترتبط بعلاقات تبادلية تجمع بين التكامل والتشابك بين كافة فروع الصناعات فهي تمثل القنوات الأساسية في استهلاك ماتنتجه المشروعات الكبيرة من خامات ومواد وسيطة وفي الوقت نفسه تمد المشروعات الكبيرة بما تحتاجه بما يسهم في اثر عملية التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي[2].

من ذلك التعريف بدور المشاريع أن الشريحة العظمى من المشاريع والمشروعات التي تسيطر علي سوق العمل في السودان تندرج تحت مسمى المشاريع الصغيرة حيث أن السودان يعتبر من

([1]) بوشناف احمد ود.بوسهمين ،متطلبات تأهيل وتفعيل ادارة المؤسسات الصغيرة في الجزائر ـالجزائر- 2006، ص 68

([2]) د.بوشناف احمد ود.بوسهمين احمد مرجع سابق ص:28

الدولة النامية أوالفقيرة حيث لا تتوفر فيه رؤوس الأموال الضخمة والاحتياجات المالية والبشرية الكبيرة التي تحتاجها المشاريع الضخمة .

تعتبر المشاريع الصغيرة في السودان بالغة الأهمية نسبة لمساهمة تلك المشاريع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوفير فرص للعمل لقطاع كبير من الخريجين وكذلك العائدين من الاقتراب لأرض الوطن وللحد من البطالة المتفشية وسط الشباب تعتبر المشاريع الصغيرة نواة للمشاريع الكبيرة إذا ما وجدت الاهتمام الكبير من الدولة وأسهمت في علاج كل العقبات التي تواجهها خاصة ان السودان يتميز عن الدول الاخري بثروات كبيرة زراعية وفي غير مواسمه تكن هناك ندرة في السلعة ان توفر مدخلات الإنتاج من تلك السلع وتوفر الايدي العاملة والخريجين في جميع التخصصات يتم تخريجهم سنويا من الجامعات والكليات المتخصصة في جميع المجالات الصناعية والزراعية والهندسية أي ان السودان تتوفر فيه كل مقومات نجاح المشاريع الصغيرة ينقصها فقط التمويل الكامل لكل مراحل نموها بشروط ميسرة اواحتضان المشاريع الصغيرة من جهات متخصصة لتنهض بالصناعة والتنمية في السودان.أما أهداف وسياسات بنك السودان المركزي في السنوات الاخيرة [1].حيث تضمنت بنودها الاتي :-

أ. المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي .

ب. المحافظة على معدلات النموالاقتصادي المستدام .

ج. توفير السيولة المناسبة للاقتصاد.

د. تحسين كفاءة النظام المصرفي المزدوج (المراكز المالية للقطاع المصرفي والأداء والأصول ومعالجة التعثر وحماية القطاع من آثار الأزمة المالية العالمية).

هـ. الإسهام في سياسة الدولة الرامية لمحاربة الفقر (التمويل الأصغر) .

أثبتت التجارب والدراسات الاقتصادية ان المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل أهم محركات التنمية واحدي الدعامات الرئيسية لقيام النهضة الاقتصادية وذلك في جميع الاقتصاديات علي اختلاف سياساتها مخططة أم سوقية أواختلاف مستويات تقدمها نامية أم علي طريق النمو ،بذلك ينظر الي المشروعات الصغيرة والمتوسطة علي أنها وسيلة للحد من البطالة نظرا لكثافة عنصر العمل بها وانخفاض ما تستلزمه من رأس مال لخلق فرص العمل كما انها وسيلة للتقريب بين الدخول في اتجاه تحقيق عدالة التوزيع وللتخفيف من حدة الفقر .يمكن أن نبرز أهمية المشروعات الصغيرة من خلال النقاط التالية

(1) منشورات بنك السودان المركزي (السياسات النقدية – 2009م) .

1. تضمن هذه المشروعات أن يسير النموالاقتصادي والكفاءة الاقتصادية جنبا الي جنب مع تحقق المساواة اوالمشاركة وبهذا تعتبر المنشأة متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة محركا للنمو.

2. تسهم هذه المشروعات في تعبئة نسبة كبيرة من التحويلات ان تم توظيفها بصورة صحيحة .

3. تسهم المشروعات في تدعيم علاقات التشابك القطاعي في الاقتصاد القومي من خلال دعم المشروعات الكبيرة عن طريق توزيع منتجاتها وإمدادها بمستلزمات الإنتاج أومن خلال التعاقد من الباطن مع المشروعات الكبيرة بتصنيع بعض مكونات أوالقيام ببعض مراحل العملية الإنتاجية اللازمة للمنتج النهائي والتي تكون من غير المجزي اقتصادياً تنفيذها بواسطة المشروع الكبير.

4. تعمل هذه المشروعات علي زيادة مشاركة المرأة في الأنشطة المولدة للدخل وكذالك الشباب والنازحين من المناطق الريفية غير المؤهلين.

5. تسهم الصناعات الصغيرة في تنشيط الصادرات كثيفة العمل في العديد من الدول النامية مثل الهند وكوريا والتايوان والفلبين كما تبرز أهمية الصناعات البيئية في إشباع الطلب السياحي علي المنتجات الوطنية

6. تقوم المشروعات الصغيرة بتلبية احتياجات الأسواق من السلع والخدمات المتخصصة التي ترتبط بأذواق وتفضيلات المستهلكين بدرجة أكبر من المشروعات الكبيرة نظراً للإتصال الشخصي المباشر بين أصحاب تلك المشروعات والعملاء.

7. تساعد تلك المشروعات علي استقلال موارد الثروة المنتشرة بكميات محدودة في مواقع متباعدة والتي عادة ما تتقاعس المشروعات الكبيرة عن الكشف عنها واستقلالها تجارياً مثل أعمال المحاجر والمناجم الصغيرة ونشاط المزارع والمصائد الصغيرة[1].ونظراً لأهمية هذا القطاع أولته دول كثيرة عناية خاصة تمثلت في إنشاء مؤسسية للتخطيط ولإشراف ووضع برامج تمويل ومتابعة مكنته من التطور وتحقيق نتائج حسنة [2].

سابعاً: أهمية المشروعات الصغيرة فى تنمية المجتمع

تحتل المشروعات الصغيرة أهمية كبرى لدى صناع القرار الاقتصادي في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، لما هذه المشروعات من دور محوري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتتجسد أهميتها بدرجة أساسية، في قدرتها على توليد الوظائف بمعدلات كبيرة

(1) دمحمد فتحي صغر، واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة واهميتها الاقتصادية ،منتدي البحوث الاقتصادية ،القاهره ،2000، ص 69
(2) د فرحي محمد صالحي ، المشاكل والتحديات الرئسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن الغربي ،الجزائر ،2006 ص741

وتكلفة رأسمالية قليلة، وبالتالي المساهمة في معالجة مشكلة الفقر والبطالة التي تعانيها غالبية الدول المتخلفة.

وتتمتع المشروعات الصغيرة بروابط خلفية وأمامية قوية مع المشروعات الكبيرة ، وتساهم في زيادة الدخل وتنويعه ، وزيادة القيمة المضافة المحلية ،كما أنها تمتاز بكفاءة استخدام رأس المال نظرا للارتباط المباشر لملكية المشروع بإدارته، وحرص المالك على نجاح مشروعه وإدارته بالطريقة المثلى. وبالرغم من أن المشروعات الصغيرة تحظى باهتمام ورعاية الدول المتقدمة والنامية، فان منطلق الاهتمام وسببه يختلفان في الدول المتقدمة عنهما في الدول النامية ، فالدول المتقدمة أدركت أهمية هذه المشروعات لما لها من دور في تغذية المشروعات الكبرى بالمنتجات الوسطية، أما في الدول النامية فكان اهتمامها بهذا النوع من المشروعات منطلقا من إجراءات الإصلاح الاقتصادي، وتقلص دور الدولة في الإستثمار، وتزايد الفجوة بين الأغنياء والفقراء ، وضعف قدرة الدولة على إيجاد فرص عمل للأعداد المتزايدة من الوافدين إلى سوق الشغل .

وأثبتت تجارب التنمية الاقتصادية الناجحة أن المشروعات الصغيرة هي المحور الأساسي في توسيع القاعدة الإنتاجية وزيادة الصادرات وخلق مناصب جديدة للعمل خاصة في العالم القروي والمناطق النائية ، كما تساهم هده المشروعات بحوالي46 %من الناتج المحلي العالمي .ورغم هدا التطور الملحوظ الذي عرفته المشروعات الصغيرة والدور الذي تلعبه في تحريك وتسريع وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلا أن ثمة تهديدات لهذه المشروعات أول هذه التهديدات تتمثل بحسم الخيار الإستراتيجي بين الربح والاستمرارية حيث من الممكن تحقيق الربح مع خطر عدم الاستمرارية.

إن المشروعات الصغيرة تعتبر بحق المصدر الرئيسي لتقديم احتياجات المواطنين من السلع والخدمات وترتبط بعلاقات تبادلية تجمع بين التكامل والتشابك بين كافة فروع الصناعات فهي تمثل القنوات الأساسية في استهلاك ماتنتجه المشروعات الكبيرة من خامات ومواد وسيطة وفي الوقت نفسه تمد المشروعات الكبيرة بما تحتاجه بما يسهم في اثر عملية التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي(1).

من ذلك التعريف بدور المشاريع في التنمية أن الشريحة العظمى من المشاريع والمؤسسات التي تسيطر علي سوق العمل في السودان تندرج تحت مسمى المشاريع الصغيرة حيث أن السودان

([1]) د.بوشناف احمد ود.بوسهمين احمد مرجع سابق ص:28

يعتبر من الدولة النامية أوالفقيرة حيث لا تتوفر فيه رؤوس الأموال الضخمة والاحتياجات المالية والبشرية الكبيرة التي تحتاجها المشاريع الضخمة .

تعتبر المشاريع الصغيرة بالغة الأهمية نسبة لمساهمة تلك المشاريع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوفير فرص للعمل لقطاع كبير من الخريجين وكذلك العائدين من الاقتراب لأرض الوطن وللحد من البطالة المتفشية وسط الشباب تعتبر المشاريع الصغيرة نواة للمشاريع الكبيرة إذا ما وجدت الاهتمام الكبير من الدولة وأسهمت في علاج كل العقبات التي تواجهها وان توفر مدخلات الإنتاج من تلك السلع وتوفر الايدي العاملة والخريجين في جميع التخصصات يتم تخريجهم سنويا من الجامعات والكليات المتخصصة في جميع المجالات الصناعية والزراعية والهندسية توفير كل مقومات نجاح المشاريع الصغيرة ينقصها فقط التمويل الكامل لكل مراحل نموها بشروط ميسرة أواحتضان المشاريع الصغيرة من جهات متخصصة لتنهض بالصناعة والتنمية (1).أثبتت التجارب والدراسات الاقتصادية ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل أهم محركات التنمية واحدي الدعامات الرئيسية لقيام النهضة الاقتصادية وذلك في جميع الاقتصاديات علي اختلاف سياساتها مخططة ام سوقية أو اختلاف مستويات تقدمها نامية أم علي طريق النمو. (2).

بذلك ينظر الي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة علي أنها وسيلة للحد من البطالة نظرا لكثافة عنصر العمل بها وانخفاض ما تستلزمه من رأس مال لخلق فرص العمل كما أنها وسيلة للتقريب بين الدخول في اتجاه تحقيق عدالة التوزيع وللتخفيف من حدة الفقر .يمكن أن نبرز أهمية المشروعات الصغيرة .

تسهم هذه المشروعات في تعبئة نسبة كبيرة من التحويلات ان تم توظيفها بصورة صحيحة تسهم المشروعات في تدعيم علاقات التشابك القطاعي في الاقتصاد القومي من خلال دعم المشروعات الكبيرة عن طريق توزيع منتجاتها وإمدادها بمستلزمات الإنتاج أومن خلال التعاقد من الباطن مع المشروعات الكبيرة بتصنيع بعض مكونات أوالقيام ببعض مراحل العملية الإنتاجية اللازمة للمنتج النهائي والتي تكون من غير المجزي اقتصادياً تنفيذها بواسطة المشروع الكبير.وكذلك زيادة مشاركة المرأة في الأنشطة المولدة للدخل وكذالك الشباب والنازحين من المناطق الريفية غير المؤهلين.

---

(1) منشورات بنك السودان المركزي (السياسات النقدية – 2009م) .

(2) منشورات بنك السودان المركزي (السياسات النقدية – 2009م) .

تسهم الصناعات الصغيرة في تنشيط الصادرات كثيفة العمل في العديد من الدول النامية كما تبرز أهمية الصناعات البيئية في إشباع الطلب السياحي علي المنتجات الوطنية (1). .

يرمي إنشاء المشاريع الصغيرة الي تحقيق الأهداف التالية :

ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستحداث أنشطة اقتصادية أوخدمية لم تكون موجودة من قبل وكذلك أحياء أنشطة اقتصادية تم التخلي عنها لاي سبب كان مثال ذلك إعادة تنشيط الصناعات التقليدية في قطاع الصناعة وقطاع البناء والأشغال العمومية.

استحداث فرص عمل جديدة سواء بصورة مباشرة وهذا بالنسبة لمستحدثي المؤسسات أوبصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص أخرين ومن خلال استحداث لفرص العمل يمكن أن تحقق الاستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال التشغيل .

استعادة كل حلقات الانتاج غير المربحة وغير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقاتها علي النشاط الاصلي وقد بينة دراسة .أجريت علي مؤسسة عمومية اقتصادية في قطاع الإنجاز والإشغال الكبرى أنة يمكن عن طريقها التخلي والاستعادة إنشاء 15 مؤسسة صغيرة.

(1) يمكن تشكيل أداة فعالة لتوطن الأنشطة في المناطق النامية مما يجعلها أداة هامة لترقية وتثمين الثروة المحلية وإحدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق .

(2) يمكن ان تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التى ترتبط بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها والتي تشترك في استخدام ذات المدخلات .

(3) تمكن فئات عديدة من المجتمع تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة ولكنها لاتمتلك القدرة المالية والإدارية علي تحويل تلك الأفكار الي مشاريع واقعية .

(4) تشكل احدي مصادر الدخل لمستحدثيها ومستخدميهم كما تشكل مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات والضرائب المختلفة

(5) تشكل احدى وسائل الادماج للقطاع غير المنظم والعائلي (2).

من الصعوبة بمكان توفر معلومات يعتمد عليها حول حجم ومساهمة هذه الإعمال في السودان. والمجهودات القليلة التي تمت لإستقصاء حجم مثل هذه الإعمال انحصرت فقط في الصناعات الصغيرة. وقد اشار تقرير المسح الصناعي الصادر في مارس 2005 إلى أن العدد الاجمالي

---

(1) دمحمد فتحي صغر: واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها الاقتصادية :منتدي البحوث الاقتصادية :القاهره :2000

(2) د: محمد الهادي مباركي : المؤسسات الصغري والمتوسطة ودورها في التنمية : الغواط :الجزائر :2002

لمنشآت الصناعة التحويلية في السودان بلغ 24,114 مؤسسة منها 22,460 مؤسسة صغيرة (توظف اقل من 10 عمال) اي بنسبة 93% .

اما من حيث المساهمة الاجتماعية أن الحرفيين وصغار المنتجين يوفرون ثلثي الاحتياجات الأساسية لغالبية الأسر في السودان فهم يوفرون الأطعمة والمشروبات والأثاثات والأواني المنزلية والأدوات والمعدات ومختلف أنواع الخدمات في مجال الصيانة والترحيل وأعمال البناء والتشييد. (1).

(1)العدد رقم 20 من مجلة الصناعة والتنمية: 2005 .

الخلاصة

تحظى المشروعات الصغيرة باهتمام كبير في مختلف دول العالم المتقدم منها والنامي على حد سواء،وذلك نسبة للدور الحيوي لهذه المشروعات في النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل وتفعيل التنمية المحلية والإقليمية.إدراكاً لدور المشروعات الصغيرة في إعادة هيكلة الاقتصاديات ومكافحة الفقر والبطالة كظواهر بدأت تغزو كثير من البلدان فأصبح من الضروري الاهتمام بهذه المشروعات، لمواجهة هذه الظواهر للنهوض بالبيئة الاجتماعية والاقتصادية.فالدول المقتدمة تولي اهتمام كبير بهذه المشروعات لذلك لابد أن تولي أيضاً الدول النامية ومن ضمنها السودان هذه المشاريع اهتماماً كبيراً لأنها أحوج ما تكون للدور الذي تلعبه المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تضافرت جهود المجتمع المصرفىلمكافحة الفقر باعتباره هدفاً إستراتيجياً يسعى الجميع إلى تحقيقه، حيث تصدر القضاء على الفقر قائمة الأهداف التنموية للمصارف السودانية وقد اتخذت لتحقيق الأهداف شعاراً تعمل من أجل تحقيقه، بلوغاً بهدف تعزيز مفهوم التنمية البشرية المستدامة ونشرها وقد أصبح الإقراض متناهي الصغر توجهاً دولياً سائداً حيث درجت المنظمات والمؤسسات العاملة في مجال التنمية تضمينه سياساتها وبرامجها.

الفصل الثانى

سياسات التمويل الاصغر فى السودان

المبحث الأول: سياسات بنك السودان المركزى فى التمويل الاصغر

المبحث الثانى: ضوابط التمويل الاصغر فى المصارف السودانية

المبحث الأول

سياسات بنك السودان المركزى فى التمويل الاصغر

بغرض تفعيل الرؤية المستقبلية والخطة الإستراتيجية لتطوير وتنمية قطاع التمويل الأصغر فقد أنشأ بنك السودان المركزي وحدة للتمويل الأصغر في العام 2007 م تعنى بتشجيع وتنمية صناعة التمويل الأصغر بالسودان في إطار الأهداف الموضوعة لها.

أولا: إستراتيجية بنك السودان المركزي في مجال التمويل الأصغر

تتولى وحدة التمويل الأصغر مسئولية تنفيذ إستراتيجية بنك السودان المركزي لتطوير الصيرفة الاجتماعية والاقتصادية في مجال التمويل الأصغر وذلك سعيا نحو إقامة مؤسسات وأنشطة فاعلة في هذا الجانب, بهدف إزالة الفقر وسط قطاعات المجتمع الأقل فقرا ودفع النشاط الإنتاجي لتحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة في أنحاء البلاد وفق ما اختطته اتفاقية السلام [1].

استنادا على ذلك, ستعمل الوحدة بجهد لدعم المؤسسات المصرفية وغير المصرفية النشطة في هذا المجال من خلال برامج مدروسة ومتكاملة لبناء القدرات الفنية والبشرية بهذه المؤسسات, علاوة على خلق البني والتشريعات المناسبة والتي ستمكن من إتاحة الفرص لنمو ممارسات وسياسات داعمة لمؤسسات التمويل الأصغر على سبيل النجاحات العالمية المماثلة ووفق النظم المصرفية الإسلامية والتقليدية.وبناءا على ذلك اصدر البنك المركزي العديد من السياسات والموجهات لتحقيق ودعم تلك الأهداف منها مايلى :[2]

(1) يشجع بنك السودان المركزي المصارف الإسلامية والتقليدية على تخصيص نسبة 12% كحد أدنى من محفظة التمويل في أي وقت لقطاع التمويل الأصغر وذلك في إطار توجيه المزيد من الموارد للتخفيف من حدة الفقر.

(2) على المصارف إنشاء إدارات أو وحدات للتمويل الأصغر برئاساتها لإعداد وتقديم خططها السنوية للتمويل الأصغر وفقاً للضوابط والموجهات الواردة في منشور موجهات التمويل الأصغر للمصارف رقم (2007/18) بتاريخ 2007/10/20 .

(3) تفعيل دور المصارف في تمويل قطاع التمويل الأصغر وذلك لخلق أذرع مصرفية للتمويل الأصغر بالمصارف وتطوير وحدات التمويل الأصغر القائمة ببعض المصارف وتزويدها بقوى عاملة مدربة ومؤهلة في مجال التمويل الأصغر .

---

[1] WWW.MFU- CBOS.GOV.SD

[2] أنظر بنك السودان المركزي – السياسة التمويلية 2007م.

(4) يجوز للمصارف تأسيس فروع قائمة بذاتها لتقديم خدمات التمويل الأصغر بعد موافقة بنك السودان المركزي .

(5) يجوز للمصارف إنشاء شركات للتمويل الأصغر تابعة لها، وذلك بموجب لائحة ترخيص وعمل مصارف التمويل الأصغر لسنة 2006 (تعديل 2007).

(6) بناء قدرات الأفراد والمؤسسات التي تقوم بتنفيذ عمليات التمويل الأصغر,وذلك بالتنسيق مع وحدة التمويل الأصغر مع وضع الإطار الرقابي والمتابعة لهذه المؤسسات.

(7) على المصارف وضع الأسس والضوابط الداخلية التي تمكنها من خفض تكلفة التمويل الأصغر، على أن يتم تقديم الضوابط لوحدة التمويل الأصغر ببنك السودان المركزي لإجازتها والعمل بها كمؤشر لتحديد أرباح خدمات التمويل الأصغر المقدمة من المصارف.

(8) على المصارف القيام بالتغطية والتوعية الإعلامية للشرائح الضعيفة وذلك لمحاربة الفقر كسياسة للدولة للعام 2008 وكنشاط ربحي بالنسبة للمصارف وذلك بالتنسيق مع وحدة التمويل الأصغر ببنك السودان المركزي .[1]

(9) يشجع بنك السودان المركزي إنشاء مؤسسة لضمان تمويل القطاعات الصغيرة والاستفادة من نطاق الخدمات التأمينية بعد إجازتها من الهيئة العليا للرقابة الشرعية والعمل على جذب خدمات ضمان الائتمان الدولية.

(10) على المصارف العمل على تبسيط الإجراءات والمرونة في الضمانات والبحث عن بدائل للضمانات التقليدية، وتوسيع نطاق استخدام ضمان المؤسسات كطرف ثالث عن طريق مؤسسات المجتمع المدني وجمعيات واتحادات العمال .

(11) التعاون والتنسيق مع جهات الاختصاص في الحكومة والمصارف والقطاع الخاص والمؤسسات الدولية والإقليمية والاستفادة من التجارب الخارجية في هذا المجال.

ثانيا: تقديم الخدمات التمويلية للأفراد في مجال التمويل الأصغر

وكذلك من أهم التوصيات التي أصدرها البنك المركزي فيما يتعلق بتقديم الخدمات التمويلية للأفراد في مجال التمويل الأصغر وفقا للأطر التالية :

(1) اختيار العملاء:على المصارف إتباع نظام قياسي لاختيار العملاء وإجراءات التزكية المستخدمة في التمويل الأصغر.كما يمكن الحصول على توصية منظمات المجتمع لمعرفتها الجيدة بشخصيات العملاء وأعمالهم.

---

[1] أنظر بنك السودان المركزي – السياسة التمويلية 2007م.

(2) ضـمانات التمويـل: يجـب أن يكـون أهـم معيـار للتأهيـل هـو شخصـية العميـل والسـجل التـاريخي للتمويـل والعائـد المتوقـع مـن تمويـل الأسـرة أو العمـل. ونسـبة لعـدم تـوفر الضـمانات المصاحبة التقليدية للشرائح الضعيفة، يمكن للمصارف منح التمويل للإفراد في حالة توفر أحد الضمانات الآتية:-

أ. تقييم فني واقتصادي مبسط للمشروع.

ب. توصية من مجلس القرية\عمدة المنطقة.

ج. ضمان العميل بواسطة المنظمات القاعدية ومجموعات التضامن.

د. ضمان صناديق الضمان المجتمعية.

هـ. الضمان الشخصي .

(3) حجم التمويل : يجب تحديد الحد الأعلى لحجم التمويل بناءاً على متوسط حجم أعمال المشـروعات الصـغيرة فـي المنطقـة ، ومـا عـدا ذلـك سـيتم معاملـة العميـل كعميـل عـادى وفقـاً لإجراءات المصارف التجارية , كما يمكن إتباع نظام التدرج في منح التمويل.

(4) فترة التمويل: يجب أن تتراوح فترات التمويل بين القصيرة والمتوسطة (6 - 24شـهراَ) على أن لا تتجاوز فترة التمويل ثلاث سنوات على المدى الطويل وفقاً لغرض التمويل إذا كان للأصول أو التشغيل.

(5) جـداول الـدفعيات : يجـب أن تكـون جـداول الـدفعيات مرنـة لمختلـف المـدينين وربطهـا بالتدفقات النقدية للعميل وليس بالمشروع الممول فقط،حيث لأصحاب الأعمال الريفية الصغيرة مصادر مختلفة للدخل.

(6) التزامات العميل تجاه الجهاز المصرفي: على المصارف التأكد من أن التزامات العميل تجاه الجهاز المصرفي لا يتعدى الحد الأعلى للتمويل الأصغر، على أن يقدم العميل شهادة بالعمليات القائمة.

وقد وجه بنك السودان المركزي ومن خلال إستراتيجيته لتوفير الخدمات المالية والتمويلية لعملاء التمويل الأصغر المصارف التي ترغب في تقديم خدمات التمويل الأصغر بضرورة إنشاء وحدة مختصة بالتمويل الأصغر برئاساتها لتضطلع بنشاطات التمويل الأصغر بالمصرف وصياغة موجهات وطرق تنفيذ الموجهات والسياسات المختلفة وفق أفضل الممارسات والضوابط التي تحددها وحدة التمويل الأصغر –بنك السودان المركزي.[1]

وتقوم هذه الوحدة بالاتي :-

---

[1] أنظر منشور الادارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي (2007/18م) .

أ. تنفيذ إستراتيجية التمويل الأصغر تشمل ما يلي:

i) رؤى وأغراض سياسة التمويل الأصغر

ii) تحديد أهداف كمية لمراحل زمنية محددة, وذلك لقياس ومراجعة الأداء للفترات المختلفة وفق معايير محددة ومتفق عليها

iii)تطوير وتنويع المنتجات الائتمانية ومعايير وإجراءات منح التمويل الأصغر الضمانات المصاحبة بما يحقق أهداف سياسة التمويل الأصغر

iv)تبسيط إجراءات وطرق ومعايير خدمات التمويل الأصغر مثل الإشراف الفني والادارى ليتواءم ذلك مع ظروف السوق ومتلقي الخدمة.

ب. العمل عل بناء قدرات موظفي وعملاء مصارف ومؤسسات التمويل الأصغر بتوفير فرص التدريب المناسبة في هذه المرحلة خاصة في المناطق الريفية الأقل نموا بهدف إيصال الخدمات إلى عملاء التمويل الأصغر.

ج. تطوير نظام المعلومات الإدارية لتتبع ومراقبة مؤشرات الأداء وإدراج عمليات التمويل الأصغر بالنوافذ والفروع المختلفة كمراكز قائمة بذاتها لتحقيق الأرباح.

د. العمل على إدخال احدث التقنيات المعلوماتية لتسريع عمليات الفروع وتحسين نوعية التقارير وانتظامها كما ونوعا.

هـ. العمل على بناء قدرات الموظفين المختصين بالتمويل الأصغر من خلال التدريب والتعرف على الخبرات الإقليمية والدولية

و. العمل على الاستفادة من المساعدات الفنية التي يقوم بها الخبراء المحليين والأجانب في مجالات التمويل الأصغر وتطبيق أفضل الممارسات.

ثالثا: السياسة التمويلية للتمويل الاصغر – بنك السودان المركزي :-

في إطار أهداف سياسات بنك السودان المركزي لعام 2008م والتي تمثلت في تحريك النشاط الاقتصادي لتوفير مزيد من موارد للقطاع الخاص برغم القطاعات الانتاجية والقطاعات ذات الأولية خاصة القطاع الزراعي وقطاع الصادرات غير البترولية وقطاع التمويل الأصغر وقطاع الإسكان الشعبي والريفي جاءت سياسات التمويل الأصغر لتحقيق تلك الأهداف على النحو التالي:-

(1) يشجع بنك السودان المركزي المصارف الاسلامية والتقليدية علي تخفيض نسبة 12% كحد ادني عن محفظة التمويل في اي وقت لقطاع التمويل الاصغر والحرفيين وذلك في اطارتوجيه المزيد من الموارد للتحفيف من حدة الفقر .

(2) علي المصارف انشاء ادارات او وحدات للتمويل الاصغر برؤسائها لاعداد وتقديم خططها السنوية للتمويل الاصغر وفقاً للضوابط والموجهات الواردة في منشور التمويل الاصغر للمصارف رقم (2007/18) بتاريخ 2007/10/20 م .

(3) تفعيل دور المصارف في التمويل قطاع التمويل الاصغر وذلك لخلق اذرع مصرفية للتمويل الاصغر بالمصارف وتطوير وحدات التمويل الاصغر القائمة ببعض المصارف وتزويدها بقوي عامله مدربه مؤهله في مجال التمويل .

(4) يجوز للمصارف تأسيس فروع قائمة بذاتها لتقديم خدمات التمويل الاصغر بعد موافقة بنك السودان

(5) يجوز للمصارف انشاء شركات التمويل الاصغر تابعه لها وذلك بموجب لائحة لتخصيص وعمل مصارف التمويل الاصغر لسنة2006م تعديل (2007م).

(6) (Thermopile banking) علي المصارف التي ترغب في استخدام الصيغة المتنقله لخدمة زبائنها في التمويل الاصغر الحصول علي الموافقه المسبقه علي بنك السودان المركزي[1]

(7) بناء قدرات الافراد والمؤسسات التي تقوم بعمليات التمويل الاصغر وذلك بالتنسيق مع وحدة التمويل الاصغر لوضع الاطار الرقابي والمتابعه لهذه المؤسسات .

(8) على المصارف وضع أسس والضوابط الداخلية التي تمكنها من خفض تكلفة التمويل الاصغر، علي ان يتم تقديم الضوابط لوحدة التمويل الاصغر في البنك السودان المركزي لاجادتها والعمل بها كمؤشر لتحديد ارباح خدمات التمويل الاصغر المقدمة عن المصارف .

(9) علي المصارف القيام بالتغطية والتوعية الاعلامية للشرائح الضعيفة وذلك لمحاربة الفقر لسياسة الدولة للعام 2008 وكنشاط ربحي للمصارف .

(10) يشجع بنك السودان انشاء مؤسسة لضمان تمويل القطاعات الصغيرة والاستفادة من نطاق الخدمات التأمينية بعد إجازتها من الهيئة العليا للرقابة الشرعية والعمل علي جذب خدمات ضمان الائتمان الدولي .

(11) علي المصارف العمل علي دفع عائدات الاموال التي يدخرها لإعفاء منظمات المجتمع المدني من خلال تجميع المدخرات واستثمارها في اليه مدره للدخل وخلال الفترة التي تجمد فيها كوديعة استثمارية وضماناً جزئياً لمحفظه التمويل

[1] ـورشة التمويل الأصغر وسيلة فعالة لمكافحة الفقر. المحور الرابع (التمويل الاصغر) السياسة التمويلية، 3 ديسمبر 2008م. ص 52.

(12) علي المصارف العمل علي تبسيط الإجراءات والمرونة في الضمانات والبحث عن بدائل للضمانات التقليدية، وتوسيع نطاق ضمان المؤسسات كطرف ثالث عن طريق مؤسسات المجتمع المدني وجمعيات اتحادات العمال.

(13) التعاون والتنسيق مع جهات الاختصاص في الحكومة والمصارف والقطاع الخاص والمؤسسات الدولية والاقليمية والاستفادة من التجارب الخارجية في هذا المجال .

(14) تشجيع انشاء محافظ للتمويل الاصغر تساهم فيها الصناديق الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني

(15) تشجيع بنك السودان المركزي المصارف العاملة في التمويل الاصغر علي الا يقتصر نشاطها علي الائتمان الاصغر وذلك بالعمل علي تنويع المنتجات المالية لتمثيل الادخار والتحويلات.

(16) يشجع بنك السودان المركزي المصارف في التعامل مع التمويل الاصغر من خلال وكلاء البيع في القطاع التقليدي حفزاً لادماج الائتمان التقليدي الموازي .

المبحث الثانى

ضوابط التمويل الاصغر فى المصارف السودانية

حين التحدث عن التمويل من وجهة النظر المصرفية، فإنه حديث عن تقديم مبلغ معين من المال لفترة زمنية محددة، لقاء فائدة متفق عليها، لشخص قادر على استعمال هذا المبلغ بنجاح في عمل يتخصص فيه، ومن ثم يقوم بإعادة هذا المبلغ دفعة واحدة، أو على دفعات حسب الاتفاق خلال الفترة الزمنية المتفق عليها. وذلك باعتباره البنك الرائد في تمويل أصحاب الحرف والصناعات الصغيرة في السودان من اجل دعم الشرائح الضعيفة المتمثلة في صغار المنتجين والحرفيين والأسر المنتجة.

اولا: ضوابط التمويل الاصغر

أصدر بنك السودان المركزي هذه اللائحة في العام 2006م ويتمثل الغرض الأساسي لإنشاء هذه المصارف في الاهتمام بعملاء التمويل الأصغر ومعاونتهم ومساعدتهم في مشروعاتهم من أجل تحسين ظروفهم المعيشية، وبالفعل فقد تم إنشاء بنك الأسرة في العام 2008م بهدف تمويل قطاع الأعمال الصغيرة.

(1) إنشاء إدارة للمخاطر بالمصارف التجارية:

ألزم بنك السودان المركزي في العام 2005م كافة المصارف العاملة بإنشاء إدارة مستقلة تعني بتحديد وقياس ومتابعة والتحكم في المخاطر التي يتعرض لها المصرف، تتبع هذه الإدارة للإدارة العليا (المدير العام) وهي معنية بكافة أنواع المخاطر المصرفية بما في ذلك مخاطر التمويل الأصغر. [1]

(2) تشجيع تقديم التمويل الجماعي غير المباشر لمؤسسات التمويل غير المصرفية:

أشارت استراتيجية بنك السودان المركزي إلى جواز تقديم المصارف للتمويل الجماعي غير المباشر من خلال المنظمات غير الحكومية التي لديها برامج تمويل أصغر (وطنية / دولية) و/ أو عن طريق وكلاء ذوى صفة قانونية لديهم ترتيبات ائتمانية مع المصارف.

(3) تشجيع التمويل المباشر (التمويل الفردي للمؤسسات):

أشارت الاستراتيجية إلى ضرورة عمل المصارف ومؤسسات التمويل الأخرى على إيجاد نوع من التنسيق أو الترابط مع مؤسسات التمويل الأصغر وذلك لتسهيل حصول هذه المؤسسات على تمويل بالجملة وإعادة تمويله بالتجزئة في المناطق الريفية ان تكون مؤسسة التمويل الأصغر:

---

[1] لائحة تنظيم عمل مؤسسات التمويل الأصغر ، بنك السودان المركزي ، 2006م

أ. مرخص لها بمزاولة العمل المصرفي.

ب. قد أظهرت باستمرار إدارتها السليمة لأموالها.

ج. أن لا تكون معسرةمالياً .

د. أن يكون معدل الاسترداد عاليا (أكثر من 95%).

هـ. أن تحقق أرباحا معقولة.[1]

(4) تشجيع التمويل للأفراد:

تلتزم المصارف بتقديم الخدمات المالية والتمويل للأفراد وفق الالتزام بالأطر الآتية:

أ. اختيار العملاء:

على المصارف اتباع نظام قياسي لاختيار العملاء وإجراءات التزكية المستخدمة في التمويل الأصغر. كما يمكن الحصول على توصية منظمات المجتمع لمعرفتها الجيدة بشخصيات العملاء وأعمالهم.

ب. ضمانات التمويل:

يجب أن يكون أهم معيار للتأهيل هو شخصية العميل والسجل التاريخي للتمويل والعائد المتوقع من تمويل الأسرة أو العمل. ونسبة لعدم توفر الضمانات المصاحبة التقليدية للشرائح الضعيفة، يمكن للمصارف منح التمويل للأفراد في حالة توفر أحد الضمانات الآتية: -

i. تقييم فني واقتصادي مبسط للمشروع.

ii. توصية من مجلس القرية أو عمدة المنطقة.

iii. ضمان العميل بواسطة المنظمات القاعدية ومجموعات التضامن.

iv. ضمان صناديق الضمان المجتمعية.

v. الضمان الشخصي.

ج. حجم التمويل:

يجب تحديد الحد الأعلى لحجم التمويل بناءاً على متوسط حجم أعمال المشروعات الصغيرة في المنطقة، وما عدا ذلك سيتم معاملة العميل كعميل عادى وفقاً لإجراءات المصارف التجارية. كما يمكن اتباع نظام التدرج في منح التمويل.

د. فترة التمويل:

يجب أن تتروح فترات التمويل بين القصيرة والمتوسطة (6 – 24شهراَ) على أن لا تتجاوز فترة التمويل ثلاث سنوات على المدى الطويل وفقاً لغرض التمويل إذا كان للأصول أو التشغيل.

---

[1] لائحة تنظيم عمل مؤسسات التمويل الأصغر ، بنك السودان المركزي ، 2006م

هـ. جداول الدفعيات:

يجب أن تكون جداول الدفعيات مرنة لمختلف المدينين وربطها بالتدفقات النقدية للعميل وليس بالمشروع الممول فقط، حيث لأصحاب الأعمال الريفية الصغيرة مصادر مختلفة للدخل.

و. التزامات العميل تجاه الجهاز المصرفي:

على المصارف التأكد من أن التزامات العميل تجاه الجهاز المصرفي لا يتعدى الحد الأعلى للتمويل الأصغر، على أن يقدم العميل شهادة بالعمليات القائمة.

(5) إدارة المخاطر:

أشارت استراتيجية البنك المركزي إلى ضرورة وضع أدلة عمل واضحة وتفصيلية تجعل من السهل التدقيق والمراجعة الدورية للقروض وسياسات منحها وتحصيلها ومن هذه الإجراءات ما يلي:

أ. تجربة مصرف الادخار:

يعتبر البنك الرائد في السودان في تقديم التمويل المصرفي لأصحاب الحرف والصناعات الصغيرة حيث خصص البنك فرعًا يقوم بتقديم التمويل للصناعات الصغيرة والحرفية بأقساط مريحة وبضمانات ميسرة والإعفاء من بعض متطلبات منح التمويل كهامش الجدية في التمويل بصيغة المرابحة وقبول الضمانات الشخصية.كما يقوم البنك بتقديم الاستشارات لأصحاب الصناعات الصغيرة على كافة المستويات الاقتصادية والإدارية والفنية والمحاسبية .وعقد البنك دورات تدريبية متخصصة لقطاع الصناعات الصناعية الصغيرة ثم قدم التمويل اللازم للمتدربين لمواصلة عملهم بصورة منظمة وصحيحة.[1]

I) **شروط التمويل** :

منح التمويل بصيغ التمويل الاسلامية وهى صيغة المرابحة والمقاولة والسلم والمشاركة والمضاربة المقيدة .

II) **أقساط وفترات التمويل** :

تتجاوز فترة التمويل 36 شهراً للتمويل طويل الأجل و24 شهراً للتمويل متوسط الأجل و18 شهراً للتمويل قصير الأجل ، ويكون السداد مرناً ومرتبطاً بالتدفق النقدى للعميل وليس بالمشروع الممول فقط.

III) هامش الربح :

[1] عبدالحميد جميل ، التمويل الصغير ودور المصارف السودانية (،ندوة التمويل المصرفى واثره على قطاع الصادر والمشروعات الصغيرة. 2002

- يكون مؤشر هامش التمويل بالمرابحة فى حدود 12% فى العام لعمليات التمويل الأصغر وبقية الصيغ حسب العقود الموقعة بين الفرع والعملاء .
- يترك امر تحصيل القسط الأول الفورى لتقدير لجنة الاستثمار بالفرع ولا يتجاوز ال8%.

IV) طرق منح التمويل :

تمويل الافراد مباشرة

تمويل الافراد عبر الجمعيات والاتحادات

تمويل المجموعات 10-15 شخص .

V) الضمانات :

الضمان الشخصى،ضمان المرتب،ضمان المعاش، ضمان الجمعيات والمنظمات، رهن الاصول،حجز المخرات،الاقرار المشفوع باليمين، ضمان المجموعة .

ب. الادخار :

I. الادخار الطوعى لحفظ المدخرات لكل الفئات العمرية ويتم ذلك بشروط ميسرة وخدمة سريعة.

II. الادخار الاجبارى والذى لايقل عن 10% من حجم التمويل المطلوب ويمثل جزء من الضمان وهذا النوع من الادخار يستخدم عند منح التمويل لاعضاء المنظمات والجمعيات خاصة جمعيات الادخار.

ج. **التأمين الاصغر :**

تامين المشروعات الصغيرة بالتنسيق مع شركة شيكان .

د. **التحويلات النقدية:**تحويل المبالغ النقدية عبر الفروع دون تحديد حد ادنى من المبالغ .

هـ. **بطاقات الصراف الالى:**(بطاقة كفالة الطالب الجامعى،بطاقة الوقار للمعاشيين).

و. **تدريب المستهدفين:**-

يعمل المصرف على رفع وعى المستفيدين بأهمية التمويل الاصغر واطلاعهم على شروط التمويل والنواحى الشرعية لصيغ التمويل وتشجيعهم على الادخار وتقديم الاستشارات المالية والادارية لاصحاب المشروعات الصغيرة وتوعيتهم بأهمية مسك الدفاتر .

ز. العمل الميدانى :

فى حالة المناطق التى تبعد عن الفروع خاصة الريف فان خدمات التمويل الاصغر تقدم للمستفيدين فى مناطقهم .

(6) التمويل عبر المنظمات والجمعيات:

مراعاة كل او بعض المؤشرات التالية لتمويل أعضاء المنظمات والجمعيات:

أ. الهوية القانونية وشهادة التسجيل السارية المفعول والمعتمدة من الجهات الرسمية.

ب.معرفة إلتزامات الجمعية/المنظمة القائمة فى الجهاز المصرفى عامة.

ج. الهيكل الإدارى والتنظيمى للجمعية/المنظمة بحيث يكون مناسباً لإدارة عمليات التمويل الأصغر

د. الخبرة السابقة للجمعية/ المنظمة فى منح التمويل الأصغر وإدارته وذلك من حيث حجم المحفظة ونسبة التعثر وحجم مدخرات الأعضاء،من خلال تقارير معتمدة

ه. الخطة التشغيلية للجمعية/ المنظمة.[1]

و. حجم المدخرات لا يقل عن 10% من حجم التمويل المطلوب.

ز. حجم التمويل المطلوب يجب أن يساوى مبلغ تكلفة المشروعات المطلوب تمويلها للأعضاء.

ح. فترة التمويل:من عام إلى عامين حسب أنواع المشروعات المقدمة.

ط. إتباع نظام التدرج عند منح التمويل بحيث أن التمويل للمرة الأولى لا يتجاوز مبلغ الـ 50.000 جنيه.

[1] لائحة تنظيم عمل مؤسسات التمويل الأصغر ، بنك السودان المركزي ، 2006م

الخلاصة:

يعمل البنك المركزى بجهد لدعم المؤسسات المصرفية وغير المصرفية النشطة في مجال التمويل الأصغر من خلال برامج مدروسة و متكاملة لبناء القدرات الفنية والبشرية بهذه المؤسسات, علاوة على خلق البني والتشريعات المناسبة والتي ستمكن من إتاحة الفرص لنمو ممارسات و سياسات داعمة لمؤسسات التمويل الأصغر على سبيل النجاحات العالمية المماثلة ووفق النظم المصرفية الإسلامية والتقليدية.واصدارالعديد من السياسات والموجهات لتحقيق ودعم تلك الأهداف منها تشجيع المصارف على تخصيص نسبة 12% كحد أدنى من محفظة التمويل في أي وقت لقطاع التمويل الأصغر وذلك في إطار توجيه المزيد من الموارد للتخفيف من حدة الفقر وإنشاء إدارات أو وحدات للتمويل الأصغر برئاساتها لإعداد وتقديم خططها السنوية للتمويل الأصغر وفقاً للضوابط والموجهات الواردة في منشور موجهات التمويل الأصغر للمصارف بالاضافة الى تفعيل دورها في تمويل قطاع التمويل الأصغر وذلك لخلق أذرع مصرفية للتمويل الأصغر بالمصارف وتطوير وحدات التمويل الأصغر القائمة ببعض المصارف وتزويدها بقوى عاملة مدربة ومؤهلة في مجال التمويل الأصغر .

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

المبحث الاول: نبذه تعريفية عن بنك أمدرمان الوطني

المبحث الثانى: تحليل البيانات

المبحث الثالث: النتائج والتوصيات

المبـ ـل

نبذة تعريفية عن بنك أمدرمان الوطني

اولا: النشأة والتطور

تأسس بنك امدرمان الوطني في 1993/8/14م متزامناً ذلك مع عيد الجيش القومي ، وذلك لتقديم كافة الخدمات التي يمكن أن يقدمها مصرف لترقية البلاد وانسانها، وذلك بتقديم حزمة متناسقة ودقيقة من الخدمات المصرفية المختلفة،وتقديم التمويل لكافة القطاعات القومية والاستراتيجية عبر مشروعات خدمية وتنموية مختلفة وخلال إثنتى عشر عاماً إستطاع بنك ام دمان الوطني تحقيق توسعاً شاملاً رأسياً وأفقياً بحيث غطت خدماته كل انحاء السودان . وقد بدأ البنك نشاطاته بفرعين هما فرع الخرطوم وام درمان، وبدأت بعد ذلك ثورة الانتشار بفروع بورتسودان -القيادة العامة -القضارف -الابيض - سنار - الدمازين -جوبا - السجانة - نيالا - هجليج - بانتيو -المقرن - سوق ليبيا - السوق المحلي - الصناعات الصغيرة- المنطقة الحرة وفرع بنت خويلد ونوافذها فى الفروع (السجانة - المقرن - ام درمان)بالاضافة الى هذه الفروع التى غطت معظم انحاء البلاد هنالك تواكيل عاملة فى كل من هيئة الموانئ البحرية ببورتسودان ، والسوق الجنوبي بنيالا ، وسوق كونج كونج بجوبا ، والشئون المالية بالقيادة العامة بالاضافة الى حوالي عشرة فروع مقترحة فى مدن كبيرة وهامة على خارطة البلاد جاري السعى والمتابعة والاعداد لقيامها اهمها فروع (ربك[1] - كسلا - مدني).وعلى المستوى الرئسي استطاع البنك الوفاء بسياسات بنك السودان حيث انه يعتبر الاول بين المصارف السودانية فى توفيق اوضاعة بتقوية رأس المال والمركز المالي الذى جعلة من اقوى المرشحين لمجابهة المنافسة الخارجية فى عالم جعلته التكنلوجيا قرية صغيرة النشاط فيها مفتوحاً على مصراعية .. كما سار البنك بخطوات واسعة فى طريق التقنية المصرفية حتى اصبح الاول فى خدمات الصراف الوطني الآلي وحزمة اخرى من التقنيات المصرفية الحديثة والمتميزة ...

ثانيا: أهداف البنك :يهدف البنك لتحقيق الآتي:

(1) حشد وقبول مدخرات الجمهور في جميع ولايات السودان .

(2) تجميع وقبول مدخرات العاملين بالخارج .

(3) يولى البنك عناية خاصة لجذب وتحفيز وقبول حسابات الاستثمار بالعملة المحلية والأجنبية .

(4) إنشاء فروع له في كل ولايات ومحافظات السودان بغرض المساهمة في تحقيق العدلة الأجتماعية والتنمية المتوازنة .

(5) إنشاء شركات خاصة أو يساهم في إنشاء شركات مع الغير لخدمة أهدافه .

---

[1] التقرير السنوى لبنك امدرمان الوطنى – موقع البنك على الانترنت www.onb.com.sd

(6) المساهمة في تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية في مجال الزراعة والنقل والصناعة والتعدين وقطاع التعاون والحرفيين والمهنيين .

ثالثا :المؤسسون

المؤسسون الرئيسيون كما جاء في عقد التأسيس والنظام الأساسي هم :

سم المساهم	عدد الأسهم
مؤسسة قوات الشعب التعاونية	50.000
منظمة الشهيد	50.000
شركة شيكان للتأمين واعادة التامين	50.000
الهيئة الوطنية الاقتصادية العسكرية	25.000
المؤسسة الوطنية الصناعية	10.000
شركة كرري للطباعة والنشر	10.000
شركة صناعة البلاستيك والخزف المحدودة	50.000

رابعا: الخدمات الالكترونيه المقدمه عبر الموقع :

البنك الالكتروني – الصراف الوطني – الهاتف المصرفي – الجوال المصرفي –الانترنت المصرفي – شبكة الاسويفت – نقاط البيع – خدمة المرسال.

المقدمه للافراد : حسابات جاريه وادخار وتحاويل داخليه وخارجيه[1]

خامسا :سياسة بنك أمدرمان الوطني فى التمويل الاصغر

قد جاء الإطار التنظيمى والرقابى لمؤسسات التمويل الأصغر التى تقبل ولا تقبل الودائع لعام 2011 ليعكس التطور الكبير الذى حدث فى قطاع التمويل الأصغر فى السودان وليسمح بتسجيل مؤسسات التمويل الأصغر التى تقبل الودائع, بالإضافه لتحديد شروط مختلفه للترخيص للمؤسسات التمويل الأصغر التى تعمل على مستوى محلى, ولائى أوإتحادى. أيضا فقد صدر الإطار الرقابى الجديد فى قسمين مكملين لبعضهما البعض ويشمل اللائحه والضوابط التنظيمية والرقابية, وقد تمت صياغته بحيث يساهم فى نشر المفاهيم الصحيحه للتمويل الأصغر كما أنه تنوير وتبصير لمستفيدى ومقدمى خدمات التمويل الأصغر فى قطاع صناعة التمويل الاصغر.

(1) التمويل الأصغر فى أرقام:

بلغ عدد العملاء المستفيدين من خدمات التمويل الأصغر حتى مارس 2011 ، 260 ألف عميل منهم 85 ألف من النساء و175 ألف من الرجال.

[1] التقرير السنوى لبنك امدرمان الوطنى – للعام 2010م

كما قام بنك السودان المركزى بتوفير الدعم الفنى للمؤسسات والبنوك العاملة فى برامج التمويل الأصغر حيث أن إجمالى المبلغ الذى تم صرفه بلغ 3 مليون جنيه أى ما يعادل 1.2 مليون دولار.

فى العام 2010 تم تكوين محفظة أمان للتمويل الأصغر برأسمال قدره 200 مليون جنيه أى ما يعادل 75 مليون دولار وقد كانت مساهمة بين المصارف وديوان الزكاة حيث الذى ساهم فيها بمايعادل نسبة 25%.

المحفظة المتوقعة للتمويل الأصغر بالمصارف للعام 2012 (حسب سياسة بنك السودان المركزى التمويلية أى نسبة الـ12%) تقدر بحوالى 832 مليون جنيه أى مايعادل 297 مليون دولار (تم حسابها حسب مؤشرات الأعوام السابقة).[1]

(2) شروط الحصول على التمويل حسب سياسة البرنامج في التمويل الفردي يجب توفير الشروط التالية:-

أ. أن يكون ممارساً لنشاط أولديه خبرة تمكنه من ادارة المشروع المطلوب وقادراً على إدارته .

ب. أن يكون مستقراً فى ولا ية الخرطوم لمدة لا تقل عن سنتين

ج. ألا يقل عمره عن 18 سنة .

د. أن يكون من محدودى الدخل (ويقاس بمتوسط دخل الفرد في الأسرة) بالإضافة الى مؤشرات الفقر الأخرى مثل حالة المنزل ومستوى التعليم والمستوى الصحي .

هـ. أن يكون الائتمان هو الأسلوب الأنسب للمعالجة .

و. أن يتم توفير المستندات الثبوتية (بطاقة شخصية سارية المفعول) .

ز. في حالة تكرار التمويل لمرة اخرى يشترط سداد كل التزاماته في التمويل السابق

ح. أن لا يتم تمويل أكثر من شخص داخل الأسرة في نشاط واحد .

ط. إحضار عقد إيجار ساري المفعول .

ى. احضار شهادة سكن جديدة .

ك. أن يقبل شروط البرنامج في حال التمويل .

ل. احضار شيك ضمان او ضامن شخصي .

م. أن يكون النشاط قانوني ومقبول اجتماعياً .

ن.أن يحضر دراسة جدوى مبسطة توضح حجم النشاط والتدفقات النقدية له .

(3) أنواع الضمانات التي يطلبها البرنامج :

---

[1] ادارة التمويل الاصغر –بنك امدرمان الوطنى -2012م

1/الضمان الشخصي (لديه راتب)	2/ الضمان بشيكات
3 استقطاع مرتب	4/ مال الادخار
5/ضمان المجموعة	6/ضمان المجموعات المظلية
7/ رهن المتلكات المنقولة	8/ الرهن الحيازى للممتلكات القيمة

في حالة الضمان الشخصي يجب ان يكون للضامن عنوان معروف ولديه أوراق ثبوتية وان يكون معروف بمنطقته وان يخطر بأنه المسئول عن السداد في حالة فشل العميل ويراعى في هذه الحالة قوة تأثير الضامن على العميل في حالة عدم السداد وقدرة الضامن ايضاً على السداد

(4) شروط تجديد منح التمويل :

أ. سداد كل الأقساط كاملة والالتزام بنسبة سداد 100 %

ب. التضامن الفعلي بين أعضاء المجموعة في السداد في حال تمويل المجموعات

ج. استمرار المشروع

د. الاستفادة التامة من المشروع

سادسا :السياسة المتبعة في السداد وإدارة المتأخرات :

يعد السداد هو أكثر القياسات فعالية على تأكيد استمرارية عمل برنامج الأمل للتمويل الاصغر من خلال المحافظة على الموارد واعادة استثمارها في المجتمع لذا يعتبر معدل السداد مقياساً أساسيا لتقييم أداء المال الدوار وبناءً على ذلك يجب الا تقل نسبته عن 100% من جملة الدفعيات المستحقة السداد في الشهر .

أما في مجال تمويل القطاعات الصغيرة والأسر الممنه بأن تمويل واصل البنك سياسته فى دعم هذا القطاع إيمانا هذه الشرائح وإدخالها في دائرة الإنتاج هو الطريق الأمثل لمحاربة الفقر وتقليل حدته ،كذلك توسعة قاعدة النشاط الاقتصادى لدعم زيادة الناتج القومى، وانتهج البنك فى ذلك توسعة مظلة ونشاط التمويل الأصغر بالتركيز على تدريب المستهدفين بالتمويل قبل المنح فى شكل دفعات متوالية مع الجهات المنظمة.وقد عقد البنك دورات خلال العامين الماضيين قام فيها بتدريب أكثر 6اكثر من(من المستهدفات من اسر الشهداء ومعاشي القوات المسلحة 700من والمجموعات التي تم التنسيق فيها مع اتحاد المرأة السوداني ومنحها جميعها التمويل واثبتت التجربة نجاحها بالأثر الواضح على .)0.5%(أقل من تماما مستوى الأسر المستفيدة والتعثر المنعدم ويحرص البنك على توظيف نسبة مقدرة من محفظته التمويلية فى التمويلات الاخرى ذو البعد الاجتماعى .

(1) العجز عن السداد :

يعتبر العميل عاجز عن السداد اذا تأخر لاكثر من أربعة أقساط متتالية في هذه الحالة يتبع الاجراء الاتي :

أ. مواصلة الإجراءات القانونية .

ب.يتم اعتباره ديناً مشكوك في تحصيله أو عالق في الدفاتر .

ج. إذا تم الدفع يتم اعتباره ربحاً في الدفاتر. .

وعليه يمكن تصنيف العجز عن السداد الى الأنواع التالية:

العجز عن السداد نتيجة لاهمال المستفيد: فى هذه الحالة يجب اتباع الاتى :

أ. خصم الدين من الارباح وادراجه تحت قائمة العجز عن السداد فى قسم الحسابات

ب. مواصلة الإجراءات القانونية ضد المستفيد حتى يتم استرداد المبلغ.

ج. إذا تم دفع المبلغ بعد ذلك يتم اعتباره ربحا فى قسم الحسابات.

(2) **العجز عن السداد نتيجة لاسباب خارجة عن ارادة المستفيد:**

فى حالة اعفاء المستفيد من السلفية تخصم من الارباح فى قسم الحسابات ويعتبر إعفاؤه لاعتبارات او اسباب خاصة 0فى حالة استرداد جزء من الدين يضاف الى الأرباح.

(3) العجز عن السداد نتيجة لموت المستفيد-:

فى حالة موت المستفيد يجب الغاء الدين واعتباره دينا معفى لاسباب خاصة بطلب من المشرف ويجاز بواسطة مدير الوحدة ،واخصائى الائتمان بعد تقديم ما يثبت ذلك. لعجز عن السداد نتيجة لعجز المستفيد عن العمل: يترتب على هذا:

سابعا: صيغ التمويل :

يطبق البرنامج الصيغ الإسلامية فى التمويل وذلك لأن كل معاملات التمويل فى السودان، منذ 1984، تتم وفق هذه الصيغ وهى الصيغ التى ستطبق فى شمال السودان وفق اتفاقية السلام الشامل. وبالإضافة لذلك فان النظم الإسلامية للائتمان هى الأكثر ملائمة للأغلبية المسلمة فى ويمتاز بعضها بالمشاركة فى المخاطرة جنباً الى جنب مع الزبون، كما أن تعدد الصيغ نفسها يتيح للممول فرصة أكبر لاختيار الأسلوب المناسب لكل حالة.أكثر الصيغ الإسلامية المقترح استخدامها في البرنامج هى صيغ المرابحه والمقاوله، المشاركة والمضاربة والقرض الحسن (فى حدود ضيقة) وفقا لطبيعة النشاط المراد تمويله، وخبرة ضابط الائتمان، ودرجة الثقة فى الزبون.[1]

ثامنا: الدعم الاجتماعي لبنك أمدرمان الوطني :-

[1] ادارة التمويل الاصغر –بنك امدرمان الوطنى -2012م

بنك أمدرمان الوطني بنك ذو وسيلة اقتصادية واجتماعية تبعث من الدين الاسلامي والعمق الروحي، فكان عطاؤه الاقتصادي والاجتماعي ذا أثرا لكافة شرائح المجتمع مثل شرعه .

(1) صغار المنتجين والمهنيين :

يتميز بأنه البنك الوحيد الذي افتتح للعديد من الفروع ذات الصفة التخصصية في التعامل والخدمة الاجتماعية من خلال مساهمتها الاستثمارية والخدمية واهم تلك الفروع فرع الصناعات الصغيرة وفرع بنت خويلد .

(2) شريحة المرأة :-

كما قام فرع بنت خويلد ونوافذه المنتشرة في فروع الخرطوم والمقرن والسجانة وامدرمان وسوق ليبيا وذلك لخدمة شريحة النساء من خلال الخدمات التي تقدم اليهن زيادة مدخرات ودخل المرأه في الدورة الاقتصادية من خلال مشاريعهن الاستثمارية في كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية .

(3) شريحة المستخدمين للزكاة :-

ويواصل بنك أمدرمان الوطني دوره الاجتماعي ذو المبادئ الاسلامى الحضاري في مجتمع التكافل وذلك من خلال دعمه المباشر السنوي لشرائح الفقراء .[1]

(4) التبرعات والإعلانات الاجتماعية:-

وتميز بنك أمدرمان الوطني بدعمه المباشر لفئات وشرائح من المجتمع السوداني من خلال ما يقدمه البنك من إسهامات في الكثير من المناسبات القومية مثل اعياد ثورة الإنقاذ الوطني واعياد الجيش والدفاع الشعبي واعياد الشهيد والاحتفال باعياد السلام، إضافة إلى المساهمات في مهرجانات الخرطوم عاصمة للثقافة العربية وغيرها من المناسبات العامة ولا ننسى دوره المنوط به في دعم المؤسسات الخيرية المدارس والمستشفيات والمساجد والخلاوي وإعانات العلاج داخليا وخارجيا والعديد من البنود الاخرى.ضمن مجهودات بنك أمدرمان الوطني في التمويل الأصغر تلقت 260 سيدة من إدارة الخدمات الاجتماعية بالقوات المسلحة، تدريباً نوعياً في مجال التصنيع الغذائي، وذلك كجزء من برنامج بنك أمدرمان الوطني بتخصيص دورات تدريبية للنساء في مجالات تتعلق بالعمل النسوي وتدر أرباحاً تستطيع من خلالها المرأة أن ترفع المستوى المعيشي للأسرة وأن تسدد منها الأقساط الخاصة بالتمويل الأصغر. ان بنك أمدرمان الوطني خلال سعي البنك لإقامة المزيد من هذه الدورات التي هدفها تدريب المرأة وتأهيلها قبل تمويلها مما يجعلها امرأة منتجة وهي ذات الاستراتيجية التي تهدف الدولة من خلالها إلى تخفيف

[1] ادارة التخطيط – بنك امدرمان الوطنى فرع بنت خويلد – 2012م

حدة الفقر في المجتمع عبر مشاريع التمويل الأصغر،قد وجهوا جميع فروع البنك بالولايات لنقل تجربة تدريب النساء إلى مناطقهم.وسوف نستعرض فى الجزء التالى تجارب التمويل الاصغر ببنك امدرمان الوطنى:

(1) تجربة فرع الصناعات:

جدول رقم (2)

عدد المستفيدين بفرع الصناعات فى الفترة 2009-2012 م

بيان	2007	2008	2009	2010	2011	2012	**الاجمالى**
عدد المستفيدين	10	6	20	60	134	49	279
النسبة%	3.6	2.2	7.2	21.5	48.0	17.6	100.0
حجم التمويل	86000	52000	174000	486000	1218000	317000	2333000
النسبة%	3.7	2.2	7.5	20.8	52.2	13.6	100.0

المصدر : بنك امدرمان الوطنى –فرع الصناعات

(1)سجلت نسب عدد المستفيدين من التمويل الاصغر الممنوح من بنك امدرمان الوطنى لفرع الصناعات مابين 2.2% الى 48% ،مع ملاحظة ان عدد المستفيدين من خدمات التمويل الاصغر ظلت تسجل نسبا مرتفعة فى الأعوام 2009الى 2011م ويعزى ذلك الى زيادة سقف حجم التمويل الاصغر بالفرع وحسب سياسة البنك وقد سجلت اعلى نسبة تمويل منحت للمستفيدين فى العام 2011م اذا بلغت 48% وبعدد (134) مستفيد.

(2)تراوحت نسب حجم التمويل الاصغر خلال الفترة المشار اليها بفرع الصناعات مابين 2.2% الى 52.2% ،مع ملاحظة ارتفاع نسب حجم التمويل بالفرع وذلك لزيادة عدد المستفيدين وتنفيذ العمليات اذ سجل العام 2011م اعلى نسبة تمويل بلغت 52.2%.

جدول رقم (3)

تجربة التمويل الاصغر بفرع الصناعات فى الفترة 2009-2012 م

العام	الصناعات	على مستوى الفرع	السقوفات الاجمالية	على اجمالى البنك
2009	241112	15.8	5406420	4.5
2010	785385	51.5	51523730	1.5
2011	153684	10.1	7205945	2.1
2012	344339	22.6	2014341	17.1

المصدر : بنك امدرمان الوطنى –فرع الصناعات

1. سجلت نسب التمويل الاصغر الممنوح من فرع الصناعات مابين 10.1% الى 51.5% ،مع ملاحظة ارتفاع نسب التمويل الاصغر بالفرع فى الأعوام 2010 و2012م ويعزى ذلك الى

زيادة حجم التمويل والعمليات بالفرع وقد سجلت اعلى نسبة تمويل منحت بالفرع لقطاع النقل بالفرع اذا بلغت 51.5% وبعدد (76)عملية.

2.تراوحت نسب التمويل الاصغر الممنوح من فرع الصناعات خلال الفترة المشار اليها من اجمالى التمويل الاصغر الكلى بالبنك مابين 1.5% الى 17.1%،وبمتوسط تمويل اصغر بلغ 6.3% خلال الفترة .

(2) تجربة فرع بنت خويلد:

جدول رقم (4)

تجربة التمويل الاصغر بفرع بنت خويلد فى الفترة 2009-2012 م

العام	بنت خويلد	على مستوى الفرع	السقوفات الاجمالية	على اجمالى البنك
2009	663391	37.7	5406420	12.3
2010	0	0.0	51523730	0.0
2011	654303	37.2	7205945	9.1
2012	442044	25.1	2014341	21.9

المصدر : بنك امدرمان الوطنى –فرع بنت خويلد

1. سجلت نسب التمويل الاصغر الممنوح من فرع بنت خويلد مابين 0% الى 37.7%،مع ملاحظة ارتفاع نسب التمويل الاصغر بالفرع فى الأعوام 2009م و2011م ويعزى ذلك الى زيادة حجم التمويل والعمليات بالفرع وقد سجلت اعلى نسبة تمويل منحت بالفرع للقطاع الخدمى بالفرع اذا بلغت 37.7% وبعدد (58)عملية.

2.تراوحت نسب التمويل الاصغر الممنوح من فرع بنت خويلد من اجمالى التمويل الاصغر الكلى بالبنك خلال الفترة 2009-2012م مابين 0% الى 21.9%،وبمتوسط تمويل اصغر بلغ 10.8% خلال الفترة .

المبحث الثانى

دور بنك امدرمان الوطنى فى التمويل الاصغر

فى هذا المبحث سيتم تناول حجم التمويل المصرفى فى القطاعات الإقتصادية بالجهاز المصرفى السودانى والممنوح لبنك أمدرمان الوطنى بالاضافة الى تحليل بيانات التمويل بالإضافة الى تحليل سقوفات التمويل الكلية بالبنك خلال الفترة 2009 – 2012م

جدول رقم (5)

التمويل المصرفى حسب القطاعات بالجهاز المصرفى 2007-2012م

الفترة	الزراعة	الصناعة	الصادر	التنمية الاجتماعية	تجارة محلية	عقارات	اخرى	المجموع
2007	837083	1314263	264932	382014	2093366	0	7695627	12587285

14681294	7993786	0	2370565	446096	481146	1904018	1485683	2008
15659786	9256725	0	2320902	469490	369991	1556534	1686144	2009
22107437	7254671	2052287	2872820	616207	479243	3826921	1599767	2010
23329186	5607859	991329	3763218	582212	864965	5531022	1483929	2011
24102837	6240274	2152871	4168358	0	1065594	4577493	2873014	2012
129816428	53774209	5196487	20903915	307771	4216646	20389248	11322807	المجموع

المصدر:اعداد الباحث من التقارير السنوية لبنك السودان المركزى

جدول رقم (6)

نسب التمويل المصرفى حسب القطاعات

المجموع	اخرى	عقارات	تجارة محلية	التنمية الاجتماعية	الصادر	الصناعة	الزراعة	الفترة
12.4	61.1	0	17	3.0	2.1	10.4	6.7	2007
14.5	54.4	0	16	3.0	3.3	13.0	10.1	2008
15.4	59.1	0	15	3.0	2.4	9.9	10.8	2009
18.4	38.8	11	15	3.3	2.6	20.5	8.6	2010
18.5	29.8	5.3	20	3.1	4.6	29.4	7.9	2011
20.8	29.6	10	20	0.0	5.1	21.7	13.6	2012
	39.0	3.8	14.7	2.2	2.9	15.0	8.2	المتوسط

المصدر:اعداد الباحث من التقارير السنوية لبنك السودان المركزى

من الجدولين رقم (5) و(6) يتضح الاتى :

نلاحظ أن التمويل بالجهاز المصرفى للقطاعات الاقتصادية:

(1) تراوح تمويل القطاع الزراعي بالجهاز المصرفى خلال الفترة 2007-2012م مابين 6.7-13.6%،وقد سجل تمويل القطاع الزراعى أعلى نسبة فى عام 2012م بلغت 13.6% وقد بلغت نسبة تمويل القطاع الزراعى من اجمالى تمويل القطاعات بالجهاز المصرفى فى المتوسط نسبة 8.2% .

(2) تراوح تمويل القطاع الصناعى بالجهاز المصرفى خلال الفترة مابين 9.9-29.4%،وقد سجل تمويل القطاع الصناعى أعلى نسبة فى عام 2011م بلغت 29.4% وقد بلغت نسبة تمويل القطاع الصناعى من اجمالى تمويل القطاعات بالجهاز المصرفى فى المتوسط نسبة 15% .

(3) تراوح تمويل قطاع الصادر بالجهاز المصرفى خلال الفترة 2007-2012م مابين 2.1-5.1%،وقد سجل تمويل قطاع الصادر أعلى نسبة فى عام 2012م بلغت 5.1% وقد

بلغت نسبة تمويل قطاع الصادر من اجمالى تمويل القطاعات بالجهاز المصرفى فى المتوسط نسبة 2.9% .

(4) تراوح تمويل قطاع التنمية الاجتماعية بالجهاز المصرفى خلال الفترة مابين 0-3.3%،وقد سجل تمويل قطاع التنمية الاجتماعية أعلى نسبة فى عام 2010م بلغت 3.3% وقد بلغت نسبة تمويل قطاع التنمية الاجتماعية من اجمالى تمويل القطاعات بالجهاز المصرفى فى المتوسط نسبة 2.2% .

(5) تراوح تمويل قطاع التجارة المحلية بالجهاز المصرفى خلال الفترة 2007-2012م مابين 157-20%،وقد سجل تمويل قطاع التجارة المحلية أعلى نسبة فى عام 2011م بلغت 20% وقد بلغت نسبة تمويل قطاع التجارة المحلية من اجمالى تمويل القطاعات بالجهاز المصرفى فى المتوسط نسبة 14.7% .

(6) تراوح تمويل القطاع العقارى بالجهاز المصرفى خلال الفترة مابين 0-11%،وقد سجل تمويل القطاع العقارى أعلى نسبة فى عام 2010م بلغت 11% وقد بلغت نسبة تمويل القطاع العقارى من اجمالى تمويل القطاعات بالجهاز المصرفى فى المتوسط نسبة 3.8% .

(7) تراوح تمويل قطاع اخرى بالجهاز المصرفى خلال الفترة 2007-2012م مابين 29.6-61.%،وقد سجل تمويل قطاع اخرى أعلى نسبة فى عام 2007 بلغت 61.1% وقد بلغت نسبة تمويل قطاع اخرى من اجمالى تمويل القطاعات بالجهاز المصرفى فى المتوسط نسبة 39%.

(8) بلغت نسبة اجمالى تمويل الجهاز المصرفى للقطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2007-2012م مابين 12.4-20.8%،وقد سجل اجمالى تمويل القطاعات أعلى نسبة فى عام 2012م بلغت 20.8% وقد بلغت نسبة اجمالى تمويل القطاعات بالجهاز المصرفى فى المتوسط نسبة 16.7%.

وعليه يمكن القول بان التمويل الأصغر لم يقم بالدور المنوط به في تنمية وتطوير الصناعات الصغيرة في السودان من خلال نتائج تحليل بيانات فقد بلغت نسب تمويل قطاع الحرفيين خلال الفترة نسبة الاجمالى 7% مما يشير الى ان البنوك لم تلتزم بالنسبة المحددة من بنك السودان المركزى لمنح التمويل الاصغر وهى 12%.**وهذا مايؤكد صحة الفرض لم يقم التمويل الأصغر بالدور المنوط به في تنمية وتطوير الصناعات الصغيرة في السودان**

جدول رقم(7)

تمويل القطاعات الاقتصادية ببنك امدرمان الوطنى

خلال الفترة 2007-2010

القطاع	2007	%	2008	%	2009	%	2010	%	المجموع	
الزراعي	18561	9.7	19597	10.3	64448	33.8	88285	46.2	190891	26.2
الصناعي	18601	27.2	16127	23.6	23150	33.9	10495	15.3	68373	9.4
الصادر	39652	29.2	39652	29.2	39524	29.1	17161	12.6	135989	18.7
الحرفي	11452	13.4	10883	12.7	51190	59.9	11933	14.0	85458	11.7
النقل	10725	16.4	39751	60.8	13854	21.2	1010	1.5	65340	9.0
التجارة المحلية	23869	27.3	21135	24.2	19110	21.9	23246	26.6	87360	12.0
خطاب ضمان صادر	53625	56.7	12940	13.7	13890	14.7	14050	14.9	94505	13.0
الإجمالي	176485		160085		225166		166180		727916	100.0

المصدر: بنك امدرمان الوطنى ،التقارير السنوية 2007-2009م

من الجدول رقم (7)نلاحظ أن التمويل المصرفى ببنك امدرمان للقطاعات الاقتصادية:

(1) تراوح تمويل القطاع الزراعي ببنك امدرمان الوطنى مابين 9.7-46.2%،وقد سجل تمويل القطاع الزراعى أعلى نسبة فى عام 2010م بلغت 46.2% وقد بلغت نسبة تمويل القطاع الزراعى من اجمالى تمويل القطاعات ببنك امدرمان الوطنى خلال الفترة نسبة 26.2% .

(2) تراوح تمويل القطاع الصناعى ببنك امدرمان الوطنى مابين 15.3-33.9%،وقد سجل تمويل القطاع الصناعى أعلى نسبة فى عام 2009م بلغت 33.9% وقد بلغت نسبة تمويل القطاع الصناعى من اجمالى تمويل القطاعات ببنك امدرمان الوطنى خلال الفترة نسبة 9.4%.

(3) تراوح تمويل قطاع الصادر بالبنك مابين 12.6-29.2%،وقد سجل تمويل قطاع الصادر أعلى نسبة فى عام 2009م بلغت 29.9% وقد بلغت نسبة تمويل قطاع الصادر من اجمالى تمويل القطاعات بالبنك نسبة 18.7% .

(4) بلغت نسب تمويل قطاع الحرفيين بالبنك مابين 12.7-59.9%،وقد سجل تمويل قطاع الحرفيين أعلى نسبة فى عام 2009م بلغت 59.9% وقد بلغت نسبة تمويل القطاع الحرفى من اجمالى تمويل القطاعات ببنك امدرمان الوطنى خلال الفترة نسبة 11.7% .

(5) تراوح تمويل قطاع النقل ببنك امدرمان الوطنى مابين 1.5-60.8%،وقد سجل تمويل قطاع النقل أعلى نسبة فى عام 2008م بلغت 60.8% وقد بلغت نسبة تمويل قطاع النقل من اجمالى تمويل القطاعات ببنك امدرمان الوطنى خلال الفترة نسبة 9%.

(6) بلغت نسب تمويل قطاع التجارة المحلية بالبنك مابين 21.9-27.3%،وقد سجل تمويل قطاع التجارة المحلية أعلى نسبة لـه فى عام 2007م بلغت 27.3% وقد بلغت نسبة تمويل التجارة المحلية من اجمالى تمويل القطاعات بالبنك نسبة 12%.

(7) تراوح تمويل خطاب ضمان الصادر ببنك امدرمان الوطنى مابين 13.7-56.7%،وقد سجل تمويل خطاب ضمان الصادر أعلى نسبة فى عام 2007 بلغت 56.7% وقد بلغت نسبة تمويل خطابات الضمان الصادره من اجمالى تمويل القطاعات ببنك امدرمان الوطنى خلال الفترة نسبة 13% .

جدول رقم(8)

نسب التمويل الاصغر بفروع البنك من 2009-2012

الفرع	2009	%	2010	%	2011	%	2012	%
الابيض	793,596	3.5	1,000,000	3.2	1,640,623	6.0	14,990,200	30.7
الخرطوم	5,309,926	23.4	7,000,858	22.7	4,645,697	17.0	7,484,164	15.3
الدمازين	633,945	2.8	1,208,386	3.9	1,877,417	6.9	1,210,534	2.5
الرئاسة	0	0.0	473,553	1.5	0	0.0	926,453	1.9
السجانة	741,368	3.3	2,797,691	9.1	2,301,397	8.4	1,917,227	3.9
الصناعات	2,411,128	10.6	785,385	2.5	1,536,846	5.6	3,443,392	7.1
القضارف	1,276,552	5.6	1,075,608	3.5	2,016,844	7.4	820,175	1.7
القيادة	1,844,294	8.1	497,840	1.6	1,947,661	7.1	317,667	0.7
المحلى	2,376,609	10.5	1,058,761	3.4	1,644,924	6.0	908,034	1.9
المعاشيين	360,137	1.6	1,580,330	5.1	1,622,440	5.9	1,673,073	3.4
المقرن	2,042,803	9.0	831,091	2.7	2,015,828	7.4	699,897	1.4
امدرمان	1,158,729	5.1	1,213,957	3.9	1,654,397	6.0	856,163	1.8
بورتسودان	388,341	1.7	1,719,824	5.6	499,553	1.8	1,438,705	3.0
خويلد	835,243	3.7	0	0.0	784,737	2.9	4,623,469	9.5
سنار	1,002,406	4.4	1,769,946	5.7	1,116,993	4.1	4,515,956	9.3
ليبيا	1,381,035	6.1	5,643,742	18.3	124,658	0.5	2,295,072	4.7
نيالا	36,734	0.2	2,026,623	6.6	1,412,917	5.2	647,438	1.3
هجليج	119,633	0.5	222,180	0.7	427,368	1.6	**48,767,619**	**100**
الاجمالى	22,712,479	100.0	30,905,775	100	132,859	0.5	14,990,200	30.7

المصدر : بنك امدرمان الوطنى –ادارة الاستثمار والتمويل 2012م

من الجدول رقم (8) يمكن ملاحظة الاتى :

(1) أن نسب تمويل الاصغر في عام 2009 تراوحت مابين يتأرجح ما بين 0.2 %- 23.4 % وقد سجلت اعلى نسبة تمويل بفرع الخرطوم بنسبة 23.4% وبقيمة 5,309,926 مليون جنيه, أما أدنى نسبة سجلت بفرع نيالا بلغت 0.5%.

(2) نسب تمويل الاصغر في العام 2010 تراوحت مابين يتأرجح ما بين 0 %- 22.7 % وقد سجلت اعلى نسبة تمويل بفرع الخرطوم بنسبة 22.7% تليها نسبة فرع الصناعات 18.3%وبقيمة 5,643,742 مليون جنيه,أما أدنى نسبة سجلت بفرع عطبرة بلغت 0.7%.

(3) بلغت نسب تمويل الاصغر في العام 2011 تراوحت مابين يتأرجح ما بين 0.5 %- 17 % وقد سجلت اعلى نسبة تمويل بفرع الخرطوم بنسبة 17% تليها نسبة فرع السجانة والقيادة بلغت 7%, أما ادنى نسبة سجلت بفرع هجليج بلغت 0.5%.

(4) سجلت نسب تمويل الاصغر في نصف الاول من العام 2012 تراوحت مابين يتأرجح ما بين 0.7 %- 30.7 % وقد سجلت اعلي نسبة تمويل بالرئاسة بنسبة 30.7% تليها نسبة فرع الخرطوم بلغت 15.3%, أما ادنى نسبة سجلت بفرع سنار بلغت 0.7% خلال النصف الاول من العام 2012.

وعليه يمكن القول بان بنك امدرمان الوطنى ساهم فى خلق فرص عمل وذلك من خلال نسب عدد المستفيدين من التمويل الاصغر الممنوح لفروعه والذى تراوح مابين 2.2% الى 48%،مع ملاحظة ان عدد المستفيدين من خدمات التمويل الاصغر ظلت تسجل نسبا مرتفعة وذلك الى زيادة سقف حجم التمويل الاصغر وحسب سياسة البنك وقد سجلت النسبة العامة 10%،**وهذا مايؤكد صحة الفرض ساهم التمويل الاصغر ببنك امدرمان الوطنى فى تمويل المشروعات الصغيرة مما أدى الى خلق المزيد من فرص العمل**

جدول رقم (9)

نسب اجمالى سقوفات التمويل الكلية بالبنك

الفرع	2009	%	2010	%	2011	%	2012	%
الابيض	-10,224,843	-0.2	1,674,492,897	32.5	18,604,309	0.3	2,014,341,815	34.0
الخرطوم	2,760,517,841	51.1	1,971,883,162	38.3	2,591,174,593	46.0	2,165,385,081	36.6
الدمازين	12,614,058	0.2	158,947,201	3.1	8,715,550	0.2	163,881,173	2.8
الرئاسة	786,246,361	14.5	340,242,159	6.6	1,175,375,686	20.9	335,112,570	5.7
السجانة	61,260,233	1.1	8,430,929	0.2	203,282,805	3.6	13,378,541	0.2

الصناعات	215,626,276	4.0	58,498,882	1.1	182,554,124	3.2	65,041,397	1.1
القضارف	10,595,694	0.2	35,553,909	0.7	12,619,470	0.2	32,163,488	0.5
القيادة	724,751,260	13.4	25,705,832	0.5	694,831,607	12.3	20,731,640	0.4
المحلى	179,446,665	3.3	218,253,668	4.2	144,205,862	2.6	225,378,752	3.8
المعاشيين	360,137	0.0	12,705,580	0.2	1,622,440	0.0	12,712,207	0.2
المقرن	288,783,517	5.3	48,451,065	0.9	174,897,879	3.1	50,742,401	0.9
امدرمان	143,032,429	2.6	98,278,247	1.9	142,599,334	2.5	101,936,355	1.7
بورتسودان	42,478,651	0.8	54,598,230	1.1	42,710,793	0.8	47,423,025	0.8
خويلد	66,339,147	1.2	0	0.0	65,430,320	1.2	442,044,167	7.5
سنار	35,342,758	0.7	205,724,677	4.0	51,876,392	0.9	182,442,930	3.1
ليبيا	70,374,852	1.3	192,753,680	3.7	35,331,930	0.6	3,040,445	0.1
نيالا	11,604,508	0.2	2,889,680	0.1	67,383,833	1.2	46,019,538	0.8
هجليج	7,271,001	0.1	44,963,301	0.9	10,830,396	0.2	5,921,775,525	100
الاجمالى	5,406,420,545	100.0	5,152,373,099	100	7,205,945	0.1	2,014,341,815	34.0

المصدر : بنك امدرمان الوطنى –ادارة الاستثمار والتمويل 2012م

من الجدول رقم (9) يلاحظ مايلى :

(1)بلغت نسبة اجمالى تمويل الفروع فقد تراوحت ما بين0.2- -51.1% ويلاحظ تركز التمويل الاصغر بفرع الخرطوم بأكثر من 50% ونجد أن الفروع بولاية الخرطوم نالت ما نسبته 79 % وقد سجلت ادنى نسبة بفرع الابيض مما يدل دلالة واضحة على أن البنك لايولى فروع الولايات حجم اكبر من التمويل الاصغر فى العام 2009م.

(2) بلغت نسبة اجمالى تمويل الفروع فى العام 2010 تراوحت ما بين 0-38.3 % ويلاحظ تركز التمويل الاصغر بفرع الخرطوم ونجد أن الفروع بولاية الخرطوم نالت ما نسبته 83 % وقد سجلت ادنى نسبة بفرع هجليج مما يدل دلالة واضحة على أن البنك لايولى فروع الولايات حجم اكبر من التمويل الاصغر.تراوحت نسب التمويل الاصغر الى اجمالى البنك ما بين 0-70.1 % مع ملاحظة ارتفاع نسب التمويل الاصغر من اجمالى تمويل البنك بفروعه المختلفة عدا فروع الخرطوم.

(3) سجلت نسبة اجمالى تمويل الفروع فى العام 2011 تراوحت ما بين 0-46 % ويلاحظ تركز التمويل الاصغر بفرع الخرطوم ونجد أن الفروع بولاية الخرطوم نالت ما نسبته 78 % وقد سجلت ادنى نسبة بفرع هجليج.

(4) أما نسبة اجمالى تمويل الفروع فى العام 2012 فاقت 70.6% ويلاحظ تركز التمويل الاصغر بفروع وقد سجلت ادنى نسبة بفرع عطبرة بلغت 0.8% تراوحت نسب التمويل الاصغر

الى اجمالى البنك ما بين 0-75.5 % مع ملاحظة ارتفاع نسب التمويل الاصغر من اجمالى تمويل البنك بفروعه المختلفة عدا فروع المقرن والمعاشيين.

ويلاحظ ان فروع بنك امدرمان الوطنى بالولايات ساهمت في توسيع وتطوير خدمات التمويل الأصغر بنسبة متوسطة من خلال نتائج التحليل اذا ظلت النسبة تتأرجح مابين 0.7 %-3.7%.اذ لم يقم البنك بتقييم تنفيذ عمليات التمويل الاصغر وتفاوت التغطية الجغرافية للفروع المناحة للتمويل.**وهذا مايؤكد صحة الفرض ساهمت فروع بنك امدرمان الوطنى بالولايات في توسيع وتطوير خدمات التمويل الأصغر بنسبة متوسطة.**

جدول رقم (10)

معدلات نمو التمويل الاصغر فى الفترة 2009-2012 م

الفرع	2009	2010	2011	2012
الابيض	0.0	0.0	0	0.0
الخرطوم	0.0	600.1	183.2	-50.1
الدمازين	-88.1	-82.7	-59.6	-83.8
الرئاسة	-100.0	-60.8	-100.0	-23.5
السجانة	0.0	490.8	0	106.9
الصناعات	225.2	-71.9	-33.2	79.6
القضارف	-47.1	37.0	31.2	-76.2
القيادة	44.5	-53.7	-3.4	-61.3
المحلى	28.9	112.7	-15.5	185.8
المعاشيين	-84.8	49.3	-1.4	84.3
المقرن	467.2	-47.4	24.2	-58.2
امدرمان	-43.3	46.1	-17.9	22.3
بورتسودان	-66.5	41.7	-69.8	68.0
خويلد	115.1	-100.0	57.1	0
سنار	20.0	0	42.3	-2.3
ليبيا	37.8	218.9	-88.8	-49.2
نيالا	-97.3	-64.1	1033.4	-71.8
هجليج	225.7	-89.0	-69.8	0.0
الاجمالى	637.3	0	0	0

(1) تراوح معدل نمو التمويل الاصغر بالبنك لجميع الفروع فى العام 2009م مابين 97.3- الى 467.2 %ويلاحظ تارجح معدلات النمو فى فروع البنك بالنسبة لعمليات التمويل الاصغر ويعزى ذلك الى تركيز المصرف على منح التمويل وفقا لصيغة المرابحة للآمر بالشراء في

معظم عملياتها التمويلية مما يجعل كل عبء المخاطرة على كاهل صاحب المشروع الصغير ،بالاضافة الى الضمانات التى تشكل عبئا ثقيلا على عملاء التمويل الأصغر ولانعدامها أحيانا وصعوبة الحصول عليها في أحيان أخرى.

(2) بلغ معدل نمو التمويل الاصغر لجميع الفروع مابين 0الى 600.2 %ويلاحظ تذبذب معدلات النمو فى فروع البنك بالنسبة لعمليات التمويل الاصغر ويعزى ذلك الى تركيز المصرف على منح التمويل تارة بحجم اكبر واخرى بقيم اقل،بالاضافة الى ارتفاع ضمانات التمويل وذلك فى العام 2010م.

(3) سجل معدل نمو التمويل الاصغر لجميع الفروع للعام 2011 مابين 0الى1033.4 % ويلاحظ ارتفاع معدلات النمو فى فروع البنك بالنسبة لعمليات التمويل الاصغر فى العام 2011 ويعزى ذلك الى قيام البنك بزيادة حجم التمويل وتقليل الضمانات وزيادة عمليات تمويل المشروعات.

(4) بلغ معدل نمو التمويل الاصغر لجميع الفروع مابين 76.2-الى 185.8 % ويلاحظ ارتفاع معدلات النمو فى فروع البنك بالنسبة لعمليات التمويل الاصغر فى النصف الأول من العام 2012 ويعزى ذلك الى قيام البنك بزيادة حجم التمويل وتقليل الضمانات وزيادة عمليات تمويل المشروعات.

من الضرورة ان يتشكل تطوير منتجات التمويل الاصغر حسب الوضع الاقتصادى للمجموعات المستهدفة ولان النساء اكثر تأثرا بالفقر يجب على مؤسسات التمويل الاصغر ان تراعى إحتياجات النساء عن تطوير منتجات تمويلية جديدة،المناطق الريفية بها قطاع عريض من عملاء التمويل الاصغر من مزارعين ورعاه وغيره وهى سوق مناسبة لتطوير منتجات مبتكرة تلبى إحتياجات الريفيين .

عملية تطوير المنتجات ليست بالعملية السهلة بل تتطلب كثير من الخطوات الدقيقة والمحكمة حتى لا تكون سببا فى إهدار الموارد والوقت.

الاطار الكلى لتحليل التمويل الاصغر ببنك امدرمان الوطنى :

جدول رقم (11)

الاطار الكلى لتحليل التمويل الاصغر ببنك امدرمان الوطنى

فى الفترة 2009-2012 م

المصدر:تقارير بنك السودان المركزى للعام 2011م

من الجدول رقم (11):

(1) تراوحت نسب اجمالى التمويل الكلى ببنك امدرمان الوطنى الى اجمالى التمويل بالجهاز المصرفى خلال الفترة 2009-2012م مابين -10% الى 36.8 %ويلاحظ ارتفاع نسب حجم

العام	اجمالى تمويل بنك امدرمان	%	إجمالى التمويل الأصغر ببنك امدرمان	%	إجمالى التمويل المصرفى	إجمالى تمويل الجهاز المصرفى الأصغر
2009	5406420	36.8	227124	9.3	14681200	2431640
2010	5152373	34.4	309057	9.2	14984677	3349000
2011	7205945	41.9	132859	3.0	17205129	4496820
2012	2014341	10.0	149902	1.8	20202045	8193400
المجموع	19779079		818942		67073051	18470860

التمويل للبنك ويعزى ذلك الى توسع المصرف فى منح التمويل بالاضافة الى الزيادة فى حجم وعدد العمليات والتوجه نحو التمويل والاستثمار مما جعل كل عبء المخاطرة على كاهل البنك وارتفاع حجم التعثر به.وبلغت متوسط مساهمة البنك من اجمالى تمويل الجهاز المصرفى خلال الفترة 31%.

(2) تراوحت نسب اجمالى التمويل الاصغر ببنك امدرمان الوطنى الى اجمالى التمويل الاصغر بالجهاز المصرفى خلال الفترة 2009-2012م مابين -1.8% الى 9.3 %ويلاحظ انخفاض نسب حجم التمويل الاصغر بالبنك ويعزى ذلك الى توسع المصرف فى منح التمويل العام وتركيز المصرف على منح التمويل تارة بحجم اكبر واخرى بقيم اقل،بالاضافة الى ارتفاع ضمانات التمويل وذلك فى العام 2010م.وبلغت متوسط مساهمة البنك من اجمالى تمويل الاصغر الجهاز المصرفى خلال الفترة 5.8%.

الخلاصة :

أورد الفصل الثالث التمويل الأصغر ببنك امدرمان الوطنى إحصاءات غاية فى الاهمية فى مجال التمويل الاصغر منها ان عدد عملاء التمويل الاصغر فى البنك يبلغ (260) الف وان نسبة إسترداد التمويلات المقدمه لهم وصلت الى 84% وتناول البحث القيمة الكلية للتمويل

الاصغر بلغت (200) مليون جنيه مقدمه من (3) فروع لتقديم نسبة الـ12% من المحفظة التمويلية والمخصصة للتمويل الاصغر مناصفة بين التمويل الاصغر والتمويل متناهى الصغر بنسبة 6% لكل قطاع وان إلتزام المصرف بتقديم الـ6% فقط من محفظته التمويلية يوفر (832) مليون جنيه وأوضح البحث ان التمويل الاصغر موجه بنسبة 33% للنساء كحد أدنى وان 67% من التمويل الاصغر مخصص للرجال بينما 26.2% من التمويل الاصغر يوجه للزراعة والانتاج الحيواني.

المبحث الثالث

النتائج والتوصيات

أولا: النتائج

1.بلغت نسب تمويل قطاع الحرفيين خلال الفترة نسبة الاجمالى 7% مما يشير الى ان البنوك لم تلتزم بالنسبة المحددة من بنك السودان المركزى لمنح التمويل الاصغر وهى 12% وبالتالى يقم بالدور المنوط به في تنمية وتطوير الصناعات الصغيرة في السودان.

2. ساهم بنك امدرمان الوطنى فى خلق فرص عمل وذلك من خلال نسب عدد المستفيدين من التمويل الاصغر الممنوح لفروعه والذى بلغ 48%،مع ملاحظة ان نسبة المستفيدين خدمات التمويل الاصغر ظلت تسجل نسبا مرتفعة .

3. ساهمت فروع البنك في توسيع وتطوير خدمات التمويل الأصغر بنسبة متوسطة ببنك امدرمان الوطنى اذا ظلت النسب تتأرجح بالرغم من تفاوت التغطية الجغرافية للفروع المناحة للتمويل.

4. تعاني المشروعات الصغيرة من ضعف إمكانيات الحصول على الخدمات المالية .وفي معظم المناطق لا تتوفر بنوك تقدم الخدمات على نحو كاف.

5. عدم امتلاك المشروعات الحاصلة على التمويل الأصغر لضمانات أو خلفية ائتمانية، وتحتاج المصارف إلى تقييم المخاطر لكل مشروع

6. يلعب التمويل الاصغر دواً هاماً في تمويل المشروعات الصغيرة للمساهمة فى عملية التنمية،وتنبع هذه الأهمية من دور المصارف فى التمويل للمشروعات الصغيرة خاصة فى ظل شح الموارد بالمصارف.

7. إنخفاض القدرة علي التسويق لدي اصحاب المشروعات الصغيرة وبالتالي زيادة مخاطر عدم السداد

8. ضعف الخبرة المصرفية لاصحاب المشروعات الصغيرة وغياب المعلومات المالية الدقيقة

التوصيات:

1. تشجيع البنوك على تمويل المشروعات الصغيرة بدون أسعار فائدة أو أسعار منخفضة من خلال منحها امتيازات مادية على الأرباح.
2. تدريب مالكي المشروعات الصغيرة على دراسات الجدوى الاقتصادية وتكنولوجيا المعلومات من اجل حسن ادارة مشاريعهم .
3. مساهمة المصارف الحكومية والخاصة بتنبني اقامة معارض متخصصة لمنتجات المشروعات الصغيرة وتشجيع الجمعيات والاتحادات المتجانسة التي تعمل ضمن المشروعات الصغيرة
4. دعم مؤسسات ضمان القروض الصغيرة وتطوير آليات عملها وتوفير البنى التحتية للمشروعات الصغيرة .

المراجع

اولا: القران الكريم

سورة الاحزاب ،الاية (72)

ثانيا: الكتب

1. اشرف محمد دوابه– اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة– الاسكندرية – 2006م
2. عثمان ابراهيم السيد،الإقتصاد السوداني(الخرطوم.المؤسسة العامة للطباعة والنشر، 1998م).
3. عثمان ابراهيم السيد .تخطيط وتنفيذ المشروعات .(الخرطوم:مطبعة جامعة النيلين ، 1997 م .
4. هلال ادريس مجيد واخرون:دور الحاضنات الإنتاجية في تنمية المؤسسات الصغيرة :الجزائر 2006
5. عبدالوهاب عثمان شيخ موسى،منهجية الإصلاح الإقتصادي في السودان،الخرطوم ، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة،سبتمبر 2001م .
6. جميل بشارات،التمويل المصرفي الإسلامي للمشاريع الصغيرة،دار النفائس،الأردن، الطبعة الأولى، 2008،
7. يوسف كمال محمد ،فقه الإقتصاد العام،مصر الجديدة،ستاربرس للطباعة والنشر ،الطبعة الأولى1410هـ -1990م
8. فلاح حسن الحسين إدارة المشروعات الصغيرة ،دار الشروق للنشر والتوزيع ،2006م
9. توفيق عبد الرحيم يونس ،إدارة المشروعات التجارية
10. على السلمي, المفاهيم العصرية لادارة المشروعات الصغيرة , القاهرة، دار غريب للنشر , 1998،

ثالثا :الدوريات والمجلات

1. أحمد جبريل، دور المصارف الإسلامية في تمويل الصناعات الصغيرة بالتطبيق على بنك فيصل الإسلامي السوداني، مؤتمر دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية، الشارقة 7-2002/5/9م.
2. بوشناف احمد وبوسهمين ،متطلبات تأهيل وتفعيل ادارة المؤسسات الصغيرة في الجزائر . 2006،
3. خالد بن عبد العزيز: قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة علي التأقلم مع الدورات الاقتصادية المختلفة : المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية: جامعة حلوان:2003
4. محمد فتحي صغر،واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها الاقتصادية،منتدي البحوث الاقتصادية ،القاهره ،2000،
5. محمد الهادي مباركي:المؤسسات الصغري والمتوسطة ودورها في التنمية:الغواط :الجزائر :2002
6. علي الخضر،إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة،جامعة دمشق، 2005
7. مصطفى جمال الدين ابوكساوى وآخرون ،تحليل الوضع الراهن للتمويل الاصغر فى السودان ، يونيكونز للاستشارات،2006م ،الخرطوم
8. فرحي محمد صالحي، المشاكل والتحديات الرئسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي ،الجزائر ،2006

9. فتحي أبوالقاسم – ورقة عمل عن التمويل الأصغر– البنك الزراعي السوداني – 2006م.
10. علي حمدي, دور المشروعات الصغير والمتوسطة في دفع التنمية الاجتماعية وزيادة النمو الاقتصادي في البلدان العربية,منشورات منظمة العمل العربية.
11. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ،تقرير أقل البلدان نمو، جنيف،أمانة الاونكتاد،2006م

رابعا: التقارير والمنشورات:

1. منشورات بنك السودان المركزي (السياسات النقدية – 2009م) .
2. وحدة التمويل الأصغر ، بنك السودان المركزي ،2006م، المرجع السابق
3. رؤية تطوير وتنمية قطاع التمويل الأصغر بالسودان،وحدة التمويل الأصغر، بنك السودان ،2006م
4. القرار بقانون رقم (4)لسنة2004ماصدار قانون تنمية المنشأت الصغيرة مادة 1.2
5. موجه رقم 2006/3م – بنك السودان المركزي .
6. ادارة التخطيط – بنك امدرمان الوطنى فرع بنت خويلد – 2012م
7. العدد رقم 20 من مجلة الصناعة والتنمية: 2005 .
8. بنك امدرمان الوطنى ،تقارير سنوية لاعوام، 2009-2010م
9. النشرة الدورية لبنك أمدرمان الوطني 2004 – 2005م

خامسا: الرسائل الجامعية :

1. إبراهيم حسن محمد، ثر أداء مؤسسات التمويل على نجاح المشاريع الصغيرة في الأردن: دراسة حالة مؤسسة الاقراض الزراعي 2002-2007، رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2010م
2. آدم محمد آدم عبد الغنى، نهج التسويق لتمويل المشاريع الصغيرة للحد من الفقر في السودان .دراسة حالة من بنوك التنمية والادخار الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2010م
3. هجو أحمد علي،دور التمويل الصغير في تحقيق التنمية الاجتماعية: دراسة حالة بنك الادخار والتنمية الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2009م
4. آدم محمد آدم عبد الغنى،نهج التسويق لتمويل المشاريع الصغيرة للحد من الفقر في السودان .دراسة حالة من بنوك التنمية والادخار الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2010م
5. هجوأحمد علي، دور التمويل الصغير في تحقيق التنمية الاجتماعية: دراسة حالة بنك الادخار والتنمية الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2009م
6. إبراهيم حسن محمد، ثر أداء مؤسسات التمويل على نجاح المشاريع الصغيرة في الأردن: دراسة حالة مؤسسة الاقراض الزراعي 2002-2007،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2010م

سادسا :شبكة الانترنت:

1.موقع بنك امدرمان الوطنى www.onb.com.sd
2.www.sanabel net work.org
3. www.alolabor.org
4. ,The previous reference